

## أثر ارتفاع تكاليف الزواج في تأخر سن الزواج دراسة اجتماعية لاقتصاديات الزواج في قرية مصرية

شريف محمد عوض (\*)

### الملخص

اهتمت الدراسة بالكشف عن ملامح اقتصاديات الزواج في قرية مصرية بمحافظة دمياط، وتحددت المشكلة الأساسية للدراسة في التعرف على طبيعة التغيرات التي طرأت على الزواج في قرية مصرية؛ نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع المصري في السنوات الأخيرة. وتجلى السؤال الرئيس الذي حاولت الدراسة الإجابة عنه في: هل أثرت تكاليف الزواج المرتفعة في تأخر سن الزواج بمجتمع الدراسة؟ ومن هذا المنطلق، فإن دراستنا الراهنة اتخذت من اقتصاديات الزواج موضوعاً لها. وأجريت الدراسة الميدانية على محورين، الأول: كمي من خلال سحب عينة غير احتمالية مكونة من (200) شاب، توزعت بنسب متقاربة بين الجنسين، وذلك من خلال الاعتماد على استبانة مقننة من حيث الثبات والصدق، المحور الثاني: كيفي من خلال إجراء مقابلات متعمقة مع (17) حالة من ربات الأسر بالقرية من خلال الاعتماد على دليل مقابلة متعمقة. وتلخصت أبرز نتائج الدراسة حول: أن ثمة متغيرات عدة لاقتصاديات الزواج بمجتمع الدراسة (الخطوبة، مسكن الزوجية، جهاز العروس، قائمة المنقولات، ليلة الزفاف)، وأن مضمون هذه المتغيرات جميعاً بمجتمع الدراسة قد أصابها تغيرات عدة: وتحولت من الضروري إلى الكفالي، مما ضاعف من الأعباء المادية على الزوجين، الأمر الذي تسبب في تأخر سن الزواج بين الشباب في مجتمع الدراسة.

---

\* أستاذ مساعد بقسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة.

## **The Impact of Rising Costs of Marriage on Spinsterhood: A Social Study of the Economics of Marriage in an Egyptian Village**

**Sherif Mohamed Awad**

### **ABSTRACT**

The study focused on the disclosure of the features of the economics of marriage in the village of Egyptian governorate of Damietta, and identified the fundamental problem in the study to identify the nature of the changes that have taken place to get married in an Egyptian village; as a result of economic and social changes witnessed by the Egyptian society in recent years. The main question that the study is trying to answer is: Are you influenced the high cost of marriage in the late age of marriage Study population? In this sense, the current study were taken from the economics of marriage as their theme. The study was conducted field on two axes: first, quantitative pull through sample is the likelihood of young people made up of 200 young, were distributed at rates comparable between the sexes, and so by relying on a questionnaire codified in terms of consistency and honesty, the second axis: Keefe through interviews depth with (17) the case of female heads of households in the village by relying on an in-depth interview guide. And summarized the most important results of the study on: that there is a several variants of the economics of marriages in Study population (engagement, the marital house, a bride, a list of movables, the wedding night), and that the content of these variables are all Study population may hit several changes and turned it necessary to perfect, which doubled of material burdens on the couple, which caused a late age of marriage youth in the study population.

### أولاً: مقدمة حول أهمية موضوع الدراسة:

يُعد الزواج من أهم النظم الاجتماعية وأشدّها أثراً في حياة الإنسان والمجتمع، فهو الرابط المشروع بين الجنسين، وعن طريقه تتحقق سلامة الأوضاع الاجتماعية وبقاء النوع، والسمو بالعلاقات بين الرجال والنساء إلى مستوى المشروعية وتنظيم تلك العلاقات بما يتفق مع القيم الإنسانية. وبالزواج تتكون الأسرة التي هي الوحدة الأساسية في كل المجتمعات (البلهان، 2008: 247). ومن ثم فالزواج من أهم النظم البنيوية التي تؤثر في تشكيل ملامح البناء الاجتماعي وتدعم استمراريته وفعاليتها (عمادي، 2007: 1026).

وعلى الرغم من ثبات واستمرار نظام الزواج، فإن هناك بعض التغيرات التي طرأت عليه؛ نتيجة التغيرات والتحولات التي واجهت الأسرة ذاتها (وريكات، 2006: 198). فلم يبرز تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية بشكل واضح في أي مؤسسة اجتماعية أكثر من بروز تأثيره في بنية الأسرة (باقادر، 1984: 253)، حيث أصبحت الأسرة في ظل حياتها اليومية تعاني من مشكلات حياتية متعددة (الغريب، 2008: 119). وقد انعكست تلك التحولات على الأسرة مفهوماً ووجوداً في ظل تصارع للمرجعيات الثقافية وإفرازات العولمة عبر صنوفها المتعددة (1-2; Simon, 2002; See).

لقد أصيبت الأسرة المصرية نتيجة لهذه التحولات بأسقام بدت بارزة على الصعيد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، مما أدى إلى تحول كبير يمكن إدراكه في ضوء المقارنة بين الأسرة ماضياً وحاضراً، أو بين ما ترفل به مدونة الدين الإسلامي من محبة وتكافل والواقع المعيش، الأمر الذي نتج عنه موبقات ومثالب عديدة برزت في التفكك الأسري وتأخير الزواج أو العزوف عنه، إضافة إلى طغيان التصور المادي من خلال استشراف ظاهرة الاستهلاك فوق الحاجة في سياق مجتمع يعاني من التضخم وارتفاع الأسعار (إبراهيم، 2013: 1).

وغني عن البيان أن التغيرات التي حدثت في نطاق الأسرة إنما هي انعكاس للظروف والقيم الجديدة التي قد لا تتوافق مع قيم وثقافة المجتمع التقليدية التي كانت سائدة، كما أن إيقاع التغير كان أسرع من قدرة النسق العائلي على استيعابه وتقبله والتلاؤم معه، مما أدى إلى نشوء مشكلات اجتماعية داخل الأسرة انعكست بدورها على قيم الزواج، وموقف الشباب تجاه الزواج (حسين، حبيب، 2013: 364).

فالنسق الأسري عموماً صار يصدر للمجتمع ضوابط جديدة تتعلق بتكوين الأسرة ونظام الزواج، ترتبط بصورة كبيرة بالعادات والتقاليد أكثر من ارتباطها بالشرع والدين، الأمر الذي يزيد من تأزم إتمام عملية الزواج، ويسهم في تأخر سن الزواج بين الشباب، بل يزيد وطأة الحياة الزوجية التي تبدأ بالاستئذان وتنتهي بالطلاق (انظر: جامع، 2010، الجواني، 1995، الخولي، 1988). حيث تبدأ هذه التقاليد والأعراف بالشبكة التي كانت خفيفة في أول أمرها، ثم تدرجت بها المظاهر والتقليد الأعمى إلى التقييد، ويلبها الهدايا المختلفة الأشكال من طعام وشراب وثياب

يتحتم على الخاطب أن يقدمها في الأعياد والمواسم والحفلات والمناسبات السارة، ولا بد أن تكون غالية الثمن، وإلا عرض نفسه للاحتقار والسخرية (شادي، 1973: 100).

ومما لاشك فيه أن الشروط المطلوبة في الزواج الإسلامي الفاضل والخصائص التي ذكرها القرآن والسنة النبوية لا تلتفت إلى الموارد المادية التي تكفل التمويل الكافي لمتطلبات الأسرة وحاجياتها إلا في حدود الحديث عن قوامة الرجل الذي يدخل في إطارها قدرة الزوج على الإنفاق. لكن هذه الأيام وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي عزت جميع دول العالم ومن ضمنها الدول النامية، وفي ظل ارتفاع معدلات التضخم الذي أصاب كل الموارد والمنتجات الأساسية والضرورية أصبح الشباب ينظرون إلى الزواج بريية وتوجس، وكأنه عقبة كؤود لا يمكن تجاوزها إلا برفقة زوجة موظفة تقاسمه بفضل راتبها مصاعب الحياة الزوجية وضرورتها (بن صديق، 2009: 64).

لقد أضحى الشباب ممزقاً يجذبه القديم بترسباته، ويشده الحديث بتطلعاته وآماله، وهناك نجد تحول الأنماط الحياتية البسيطة التي كانت تتصف بالقناعة والإيثار إلى أنماط معقدة متخمة بما تصنعه دول العالم، فما كان ينظر إليه في الماضي على أنه من الكماليات أصبح ضرورياً، وتبع ذلك تغير جذري في مظاهر الزواج من مبالغة في المهور وإسراف في احتفالات الزواج كنوع من المظهرية والمباهاة وما تتطلبه من مستوى اجتماعي، ومبالغات فيما ينفق على بيت الزوجية، كل ذلك دفع بالكثير من الشباب إلى تأخير زواجهم حتى يحققوا الحد الأدنى مما يتوقعه مجتمعهم في ما يتطلبه الزواج من إنفاق (القاسم، 2010: 305).

هذه الظروف القاسية قد تفرض على عدد كبير من الشباب ضرورة تأخير سن الزواج أو حتى العدول عنه، حتى تتيسر الأمور أو حتى إشعار آخر، أو البحث عن أساليب أخرى تمكنهم من المضي قدماً في طريق الزواج عن طريق المديونية، مما يجعل الأسرة الجديدة الناشئة تعيش ولسنوات تحت ذل الدين واحتمال التقصير في الأولويات الضرورية في حياتها الأسرية (باقادر، 2000: 49). والزواج بهذه الصورة عبء يتجاوز قدرات الشباب المادية، مما يدفعهم إلى استبعاد فكرة الزواج من تفكيرهم في الوقت الراهن. فمن خلال شح الموارد الاقتصادية أصبح من الصعب الحفاظ على مستوى مناسب من الضمان الاقتصادي لتكوين بيت زواجي سعيد (الشيباني، مراد، 2010: 103). ومن ثم يضطر الشباب إلى الانتظار سنوات لا لتأسيس بيت الزوجية، بل لجمع تكاليف الزواج الباهظة (السناد، 2013: 125). ومن ثم تحولت تكاليف الزواج من البساطة إلى التعقيد، حتى أصبحت تقف عقبة في طريق زواج الشباب، وحالت دون تمكينهم من بناء مستقبل أسرهم وتأمين مسكن خاص بهم يحقق لهم الاستقرار والأمن، مما يولد لهم حالة من الاغتراب والإحباط، وأيضاً ازدياد معدلات البطالة وعدم وجود فرص عمل حقيقية أمام الشباب، وانخفاض مستوى الدخل يترتب عليها عدم القدرة على القيام بمتطلبات الحياة الزوجية (القاسم، 2010: 305-306).

ونظراً لزيادة معدلات تلك الظاهرة بدرجة كبيرة في مجتمعنا المصري، فقد أعلن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام 2011 أن عدد المصريين الذين بلغوا 33 سنة ولم يتزوجوا نحو 8 مليون و963 ألفاً منهم ما يقرب من 4 مليون فتاة (انظر: مختار، 2011). كذلك وصل عدد الشباب غير المتزوج من الجنسين في المجتمع المصري إلى 11 مليون شاباً، وذلك وفق آخر إحصاء رسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ولاشك أن هذا الرقم في تزايد مستمر بالشكل الذي أصبحت العنوسة فيه تشكل مخاطر كبيرة على البنية السكانية للمجتمع المصري (محروس، 2012: 557). كذلك كشفت دراسة رسمية أعدها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار المصري عن تأخر سن الزواج في عدد من الدول العربية، حيث تصل نسبة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج في الفئة العمرية من (30-34 سنة) حوالي 38.7% في تونس، تليها لبنان بنسبة 36.1% وقطر 22.9%، وسوريا 19.5%، وفي كل من مصر والسعودية 11.7% و 11.4% لكل منهما على التوالي (مركز المعلومات، 2009: 11). وهذه الأرقام تشير إلى قنبلة موقوتة شديدة الخطورة بانت راسخة في المجتمع المصري، والتي سيؤثر انفجارها تأثيراً سلبياً في استقرار المجتمع وقيمه وأخلاقه.

ومن هذا المنطلق، فإن دراستنا الراهنة تتخذ من اقتصاديات الزواج موضوعاً لها. وتكتسب دراسة هذا الموضوع أهميتها من حيث كونها تمس عدداً من القضايا الجوهرية، التي تتعلق بأزمة الزواج ومشكلاته، والعنوسة وتداعياتها على الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

جمالاً، يمكننا تلخيص أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

1. تكمن الأهمية النظرية للدراسة في اعتبارها محاولة لإثراء علم الاجتماع الاقتصادي المعاصر في أحد الموضوعات المهمة المتعلقة باقتصاديات الزواج المرتبطة بالنسق الأسري، خاصة أن أغلب الدراسات التي تناولت الزواج بالدراسة والتحليل اهتمت بطرق الاختيار للزواج ومواصفات شريك الحياة، في حين تتشغل الدراسة الراهنة بدراسة اقتصاديات الزواج في قرية مصرية، ومن ثم تأتي هذه الدراسة لتسد نقصاً قائماً في دراسات علم الاجتماع الاقتصادي المعنية بالنسق الأسري واقتصاديات الزواج.
2. ارتفاع نسبة العنوسة (تأخر سن الزواج) يترتب عليه مشكلات اجتماعية، وبخاصة في مجتمع يضع قيمة للمعاني والقيم الأخلاقية والاجتماعية، لا تسمح ببداية تلبية الحاجات الجنسية خارج إطار الشرعية الأسرية، لذا فإن انتشار واستمرار مثل هذه المشكلة قد يهدد أمن واستقرار المجتمع.
3. كما أن أهمية هذه الدراسة تنبع من الاهتمام الخاص الذي يوليه مجتمعنا المصري لموضوع الزواج ولمجموعة التغيرات التي طرأت عليه، ولمجموعة المشاكل والأزمات والتحديات التي يواجهها، نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت فيه، وكنتيجة للتغيرات التي اعترت النسق القيمي.
4. أما الأهمية التطبيقية للدراسة فتكمن في خطورة الآثار المجتمعية لتأخر سن

الزواج في المجتمع، وما يترتب على ذلك من انتشار الكثير من المشكلات الاجتماعية. ومن ثم تلت الدراسة الانتباه إلى خطورة هذه المشكلات وضرورة التخفيف وعدم المغالاة في تكاليف الزواج. ومن ثم يمكن أن تكون نتائج هذه الدراسة أساساً لبعض الإجراءات الوقائية التي يمكن أن تتخذ من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية المهمة بقضايا الأسرة والزواج والشباب.

### ثانياً: مشكلة الدراسة:

لا يستطيع أحد إنكار العامل الاقتصادي كمشكلة تعوق إقبال الشباب على الزواج، بل إن الكثيرين يعدونه المعوق الوحيد، خاصة وأن الحاجة للزواج تظهر في وقت مبكر لا يستطيع الشاب فيه أن يستقل بنفسه وينشئ بيتاً بعد تخرجه مباشرة، إذ إن تعقد الحياة التي نعيشها في الوقت الحاضر يتطلب وصول الشاب أولاً إلى مستوى معين من القدرة الاقتصادية تجعله أقدر على الوفاء بمستلزمات البيت وتكوين أسرة وتوفير الحياة لها بالشكل الذي يرضي عنه هو وشريكة حياته (قناوي، 1987: 62). إذن - لاسيما في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة - تعد العوامل الاقتصادية المسئول الأول عن تراجع معدلات الزواج عموماً (العبيدي، 1992، القرشي، 1983، الجوير، 1995). وهذا ما أظهرته بجلاء نتائج دراسة الشاعر (2013) التي أوضحت أن تجهيزات الأفراح والمغالاة في المهور وتكاليف تأثيث البيت وتحميل الشباب تكاليف ومصاريف فوق طاقتهم تقرضها عليهم الأعراف الاجتماعية السائدة، وهي أمور تدعو إلى إحباط الشباب وتصرفهم عن التفكير في الزواج (الشاعري، 2013: 266).

ومن ثم تُعدّ مشكلة تأخر سن الزواج من المشكلات الاجتماعية الخطيرة في مجتمعنا المصري، التي تنعكس سلباً على أمن المجتمع واستقراره، فضلاً عن تفشي الفساد الأخلاقي والممارسات غير الشرعية (القاسم، 2010: 297). فقد شاع في الآونة الأخيرة ارتفاع معدلات الزواج العرفي بوصفه سلوكاً منحرفاً صار منتشرًا بين الشباب (انظر حول دراسات الزواج العرفي: الأمين، 2010، أمين، 2007، درويش، 2002، غنايم، 2007، بركات، 2000، محمد، أبو النور، 1999، عبد الجواد، 2009، جمعة، 2004).

كذلك تشير الملاحظات الميدانية إلى أننا نجد عند بعض الأسر ذات الدخل المحدود تصرفات لا مبرر لها سوى العادات والتقاليد والتقليد، بدءاً من تجهيز العروس والملابس الباهظة والغالية الأثمان، واحتفالات مكلفة، وبنوداً استهلاكية تنقل كاهل الزوجين والأسرة المستقبلية، وتناست أن الإسلام لم يشرع في نفقات عقد الزواج سوى المهر المعقول للمرأة والوليمة المناسبة للعرس، وإكرام الضيوف بما يناسب الحال (الأمريكاني، 2012: 137).

إن المبالغة في تكاليف الزواج هي حجرة عثرة في طريق الزواج، حيث تجر المبالغة في تكاليف الزواج إلى الأفساط والديون التي تتراكم على الزوج وأهله، وتوقعه في مزيد من الاستدانة لشهور طويلة. وإذا كانت المغالاة في تكاليف الزواج قبل الزواج سبباً لإعراض كثير من الرجال والشباب عن الزواج، فإنها بعد

الزواج ربما تكون سبباً للمشاكل والشقاق والخلافات الزوجية، وربما جرت إلى الطلاق ومشاكل الانفصال، وتفكك وانهيار اجتماعي وأخلاقي (الرماني، 2008: 68). وأشارت الكثير من الدراسات إلى أن الشباب أخذوا يميلون إلى التأخر في الزواج خاصة في أوساط المتعلمين، كما أشارت إلى زيادة عدد النساء اللاتي لم يتزوجن في المجتمع، وأشارت كذلك إلى أن التحولات والتغيرات التي حدثت في الجوانب الاقتصادية أدت إلى حدوث العديد من المشكلات داخل البناء الأسري (عبد الله، 2013: 4). ليس هذا فقط على المستوى المحلي، ولكن أيضاً على المستوى العالمي (See; Cherline, 1992, Oderinde, 2013).

هذا، وقد كشفت نتائج دراسة رشاد، عثمان (2005) حول الزواج في العالم العربي عن التغيرات الكبيرة التي حدثت مؤخراً في أنماط الزواج وتكوين الأسرة، فلم يصبح الزواج في سن مبكر سائداً في العالم العربي كما كان في الماضي، إذ ارتفع متوسط السن عند الزواج لكل من الذكور والإناث، وأصبحت نسبة أكبر من النساء العربيات يعشن لمدة أطول دون زواج أو لا يتزوجن على الإطلاق. وتعد هذه الظاهرة جزءاً من نتاج ظاهرة عالمية ولكنها جديدة على المجتمعات العربية التي تتميز بالقيم والعادات المتأصلة فيها. كذلك أثبتت البحوث أن تكاليف الزواج هي إحدى المعوقات الرئيسية للزواج في مصر، خصوصاً تكاليف الحصول على سكن، التي تشكل حوالي ثلث إجمالي تكاليف الزواج (أسعد، رمضان، 2008: 1).

كذلك أوضحت بعض الدراسات أن عمليات الإنفاق على تأسيس أسرة زواجية جديدة لا تقتصر بالضرورة على المصاريف الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها، حتى وإن كانت مؤكدة لمزيد من الراحة والرفاهية، وإنما تشمل مصاريف ثانوية جعلها العرف السائد مؤخراً من الضروريات، رغم أنها لم تكن من الضروريات في حفلات الزواج في الماضي القريب (باقادر، 2000: 24). كذلك أوضحت دراسة حسينات (2008) أن ارتفاع متوسط عمر الزواج يعود إلى تدني مستوى الدخل وارتفاع تكاليف إيجار المساكن، كما أن تحمل الزوج للديون بسبب الزواج، أدى إلى تفاقم المشكلات في السنوات الأولى من الحياة الزوجية، وأثر في الاستقرار الأسري، وقاد إلى الطلاق في كثير من الأحيان، خصوصاً خلال السنوات الثلاث الأولى من الزواج (حسينات، 2008: 161).

وتأسيساً على ما تقدم، فإن المشكلة الأساسية في هذه الدراسة تكمن في التعرف على طبيعة التغيرات التي طرأت على الزواج في قرية مصرية؛ نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع المصري في السنوات الأخيرة وحتى وقتنا الراهن. والسؤال الرئيسي الذي تحاول الدراسة الإجابة عنه هو: هل أثرت تكاليف الزواج المرتفعة في تأخر سن الزواج بمجتمع الدراسة؟ وللإجابة على هذا السؤال البحثي تنطلق الدراسة لاستكشاف ملامح اقتصاديات الزواج في مجتمع الدراسة ذي الطابع الريفي الخالص. وتتجلى أبعاد مشكلة الدراسة في الجوانب الآتية:

- المبالغة في الشروط المالية الثقيلة التي جعلت من العروس سلعة تجارية وميداناً للتفاخر والتباهي.
- المبالغة في الهدايا، كهدايا الخطبة وهدايا صباحية العرس وهدايا أم الزوجة.
- المبالغة في تأثيث سكن الزوجية بكل الكماليات وليس الضروريات.
- المبالغة في الاهتمام بالقيمة المادية المبالغ فيها لقائمة المنقولات الزوجية.
- المبالغة في احتفالات ليلة الزفاف.

### ثالثاً. أهداف الدراسة:

- تستهدف الدراسة في المقام الأول التعرف على ملامح اقتصاديات الزواج وتأسيس بيت الزوجية في مجتمع الدراسة. ويتفرع عن هذا الهدف عدة أهداف فرعية، نوجزها على النحو التالي:
1. تقديم وصفي تحليلي لاقتصاديات الزواج في مجتمع الدراسة.
  2. الكشف عن تأثير ارتفاع تكاليف الزواج على تأخر سن الزواج بمجتمع الدراسة.
  3. التعرف على اتجاهات الشباب بمجتمع الدراسة نحو أسباب تأخر سن الزواج.
  4. الكشف عن الفروقات بين أفراد العينة فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو تكاليف الزواج وتأخر سن الزواج بمجتمع الدراسة.

### رابعاً. تساؤلات الدراسة:

1. ما مفردات اقتصاديات الزواج بمجتمع الدراسة وانعكاساته على تأخر سن الزواج؟
2. ما بنود الإنفاق وقيمتها المادية على اقتصاديات الزواج بمجتمع الدراسة؟
3. ما اتجاهات الشباب نحو أسباب تأخر سن الزواج؟
4. ما العلاقة بين دخل عينة الدراسة وتأخر سن الزواج في مجتمع الدراسة؟
5. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السمات الاجتماعية لعينة الدراسة واتجاهاتهم نحو أسباب تأخر سن الزواج؟

### خامساً. مفاهيم الدراسة:

#### 1. تأخر سن الزواج Late Age of Marriage

تعد مشكلة تأخر سن الزواج من المشاكل الاجتماعية التي أصبحت تعاني منها البلاد العربية بشكل كبير. وقد يختلف البعض على تحديد سن التأخر عن الزواج، خاصة أنه ليس هناك اتفاق على تحديد العمر المناسب للزواج في الوقت الراهن في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها مجتمعنا المعاصر. ففي الدراسات الأجنبية يتحدد المدى العمري للزواج من (20-25) عاماً (See: Joshua,2001,Emisch,2003). أما في الدراسات العربية، فقد تحدد المدى العمري للزواج من (20-30) عاماً، وأن التأخر في سن الزواج يكون بعد سن 25 عاماً (محروس، 2012: 561). وهذا يكون بناءً على المفاهيم المتعارف عليها لسن الزواج بالنسبة لكل شريحة في المجتمع، فنجد مثلاً أن المجتمعات



الريفية وأهالي القرى ترى أن تجاوز الفتاة لسن العشرين من عمرها يعدُّ تأخيراً في سن الزواج والدخول إلى مرحلة أعمق من التأخر يطلق عليها الكثير مصطلح العنوسة (See: Lehrer, 2008, Dalia, 2010, Laurel L, 1984, Hartman, 2014) ويعد اصطلاح العنوسة Spinsterhood الوجه الآخر لتأخر سن الزواج، وهو اصطلاح عام يستخدم للتعبير عن الأفراد الذين تعدوا سن الزواج المتعارف عليه في كل بلد. وبعض الناس يخطئون ويظنون أن المصطلح يطلق على النساء فقط من دون الرجال، والصحيح أنه يطلق على الجنسين (Dalia, Mariam, 2010; 1). ولكن المتعارف عليه حديثاً هو إطلاق اللفظ على النساء في الغالبية. وكما يقال عنست المرأة فهي عانس، إذا كبرت وعجزت في بيت أبيها (انظر الدراسات الآتية لتحديد سن العنوسة: الشعباني، 1995، الناقلولا، 2003، غلوم، 1987). وقد أكدت الدراسة التي أجرتها فاتن سند (1999) أن المرأة العانس أكثر إصابة بالاكنتاب والهستيريا من المرأة المتزوجة (سند، 1999: 211-213). وفي اللغة – وفقاً للقاموس المحيط – يقال: عنست الجارية عنوساً وعناساً، أي طال مكثها في أهلها بعد إدراكها، حتى خرجت من عداد الأبقار ولم تتزوج قط. ويقال فيها أيضاً – وفقاً للسان العرب: عنستها أهلها: حبسوها عن الأزواج حتى جازت فتاء السن ولما تعجز. وقد اختلف العلماء في السن التي تعد المرأة فيها عانساً على أقوال هي: ثلاثون سنة أو خمس وثلاثون أو أربعون أو خمس وأربعون أو أكثر من ذلك، وقال بعضهم سن العنوسة تعود إلى العرف، فقد يطلق وصف العنوسة في مجتمع ما على المرأة التي لم تتزوج وإن لم تبلغ الثلاثين (فضيلة، 2009: 2). وتندرج مشكلة تأخر سن الزواج عند الذكور والإناث ضمن اختصاص علم اجتماع الأسرة، فالتأخر في الزواج ظاهرة اجتماعية من بين مجموعة من الظواهر التي تتأثر بها الأسرة في مجتمعاتنا، حيث أخذت تنمو وتتسع من خلال النهضة الحضارية التطورية الشاملة، واستمرت حتى الوقت الراهن. إذ أصبح الزواج من أعقد المشكلات التي تواجه الشباب في الوقت الراهن وتكبل نشاطهم خلال حياتهم (القاسم، 2010: 297).

ورصد التراث الإمبريقي في هذا الصدد الأسباب التي تُسهم في تأخير سن الزواج، والتي ليست واحدة بطبيعة الحال بالنسبة للذكور والإناث، كما أنها لا تتمتع جميعها بنفس الشدة والدرجة، ففي حين نلاحظ أن متابعة التحصيل العلمي وضعف الإمكانيات المادية والإنفاق على تعليم أفراد الأسرة الآخرين من أشد العوامل في تأخير سن الزواج لدى الشباب الذكور، نجد أن عدم العثور على شريك الحياة المناسب من أهم عوامل التأخير في الزواج بالنسبة للإناث يليها بعد ذلك متابعة الفتاة للتحصيل العلمي (أبو حوسة، 1994: 110).

والفتيات المتأخرات زواجياً هن الفتيات اللاتي تعدين سن الثلاثين عاماً – وفي بعض الدراسات سن الثامنة والعشرين عاماً – ولم يتقدم للزواج منهن أي شاب أو رجل حتى هذه السن، أو فاتهن قطار الزواج أو ما يطلق عليه العنوسة (عبد الله، 2013: 9).

**2. اقتصاديات الزواج Economics of Marriage**

لاشك أن الظاهرة الاقتصادية هي نتاج التفاعل المستمر والاحتكاك الدائم القائم بين عناصر البيئة. فالسلوك الاقتصادي هو سلوك إنساني، وهو سلوك مكتسب ينتقل بالتعليم والتربية والإعداد للحياة (داود، 2012: 165). والزواج حالة اقتصادية مثله مثل أي وحدة اقتصادية يحتاج لرأس المال، وعناصر الإنتاج الأخرى. ومن ثم يشكل الزواج وحدة اقتصادية بين زوجين لتنظيم الحياة الاقتصادية لهما ولأفراد الأسرة في المستقبل (وظفة، الأنصار، 2005: 515). ويتضمن مفهوم اقتصاديات الزواج التحليل الاقتصادي لتكوين الأسرة، من قرارات الارتباط وما يترتب عليه من مسئوليات وواجبات يتحمل تكلفتها الاقتصادية الزوجان وأسرتهما المعيشية معاً (See; Grossbard, 1999). ومن هنا تشير دراسة بدوي (2008) إلى أن تكوين الأسرة والزواج أصبح ينحصر في أغلب الحالات في الماديات بما يعني الشبكة والمهر والشقة والمنقولات والحفلة... إلخ بعيداً عن التفكير فيما هو أهم وإعداد أنفسهم عقلياً وانفعالياً وجسماً واجتماعياً للدخول في حياتهم الجديدة والمعالم واضحة (بدوي، 2008: 299).

وشكلت زيادة تكاليف الزواج أهم عقبة أمام المقبلين على الزواج، حيث يمكن ملاحظة زيادة تكلفة الزواج بنسبة تعدت أحياناً 50% خلال خمس سنوات فقط. حيث سجل في مصر على سبيل المثال زيادة متوسط تكلفة الزواج من 6 إلى أكثر من 7 آلاف دولار بين 1999 و2005 أي خلال نحو خمس سنوات فقط زادت التكلفة بنسبة تقرب من 20%. وهذا الارتفاع في حجم تكلفة الزواج يصطدم بواقع يشهد انخفاض القدرة الشرائية للشباب المصري وتراجع متوسط دخله الفردي مع ارتفاع معدلات البطالة.

على الجانب الآخر، يرتبط مفهوم اقتصاد الزواج بشكل مباشر بمفهوم آخر بدأ في الظهور في الأونة الراهنة، وهو مفهوم صناعة الزفاف، تلك الصناعة التي ترتبط بقوة السوق والموضة، فهي صناعة تسعى لخلق مزيد من الإقبال بل الحاجة إلى السلع والخدمات التي تقدمها. وأصحاب هذه الصناعة يقومون باستثمارات كبيرة تجبرهم على مزيد من الإعلانات والتنويع من أجل زيادة إقبال المستهلكين على خدماتها، والعمل على إلغاء وتدمير الطرق التقليدية القديمة التي كان السكان يعتمدونها في حفلات الزفاف (باقادر، 2000: 25). كما تجر المبالغة في تكاليف الزواج الأقساط والديون على الزوج وأهله وتوقعه في مزيد من الاستدانة لشهور طويلة (الرماني، 2001: 78). ومن ثم تتضخم وتزايد القيمة المادية ومفردات اقتصاديات الزواج بفعل تلك الصناعة.

إجمالاً، تُعرف اقتصاديات الزواج بأنها مجموعة الأمور التي تتكلف مادياً ويتم الاتفاق عليها من أجل الزواج لتنفيذها، عند إتمام عملية الزواج بدءاً من نفقات الخطوبة وبنودها، وحتى تكاليف يوم الزفاف كالحفلات وبطاقات الدعوة والملابس والهدايا، والأثاث الفاخر، والأجهزة الحديثة، ومتطلبات إجراء ليلة الزفاف، الأمر الذي خلط التقاليد القديمة في المستحدثات المظهرية الجديدة (الختاتنة، 1997: 57).

سادساً. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات النظرية والميدانية، والكتابات التي تناولت موضوع تكاليف الزواج في المجتمع العربي عموماً والمجتمع المصري على وجه الخصوص، من زوايا وأبعاد مختلفة ومتعددة، وتعددت تبعاً لذلك نتائجها وتوصياتها. غير أن معظم الدراسات التي تناولت تكاليف الزواج في المجتمع العربي عموماً بحثت هذا الموضوع من منطلق كونه مشكلة اجتماعية أدت إلى كثير من المشكلات الأخرى التي تؤثر سلباً في النسيج الاجتماعي لهذا المجتمع كالعنوسة والانحرافات السلوكية، إلى درجة قيام بعض المجتمعات بتنظيم حفلات الزواج الجماعي، وقامت بعض الدول بتقديم قروض الزواج (انظر: أشكناني، 2007: 38). والواقع أنه لا يمكن دراسة هذه المشكلة دون النظر إلى مجمل التغيرات التي طرأت على البنية المجتمعية عموماً وتبني عادات وممارسات انعكست بالسلب على اقتصاديات الزواج في المجتمع المصري. وفيما يلي عرض تحليلي لمجمل الدراسات التي أجريت حول موضوع الدراسة.

من الدراسات الحديثة في هذا المجال، دراسة "عبد الباري" (2013) الأبعاد الاجتماعية لظاهرة العنوسة في مجتمع الإمارات، التي سعت إلى تحليل الأبعاد الاجتماعية لظاهرة العنوسة في المجتمع الإماراتي للتعرف على واقعها وانعكاساتها على البناء الاجتماعي بشكل عام والبناء الأسري بشكل خاص، وذلك من خلال الوقوف على أبرز أسباب العنوسة والآثار المترتبة عليها. وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة من خلال استمارة استبيان لعينة عشوائية قوامها 322 مفردة لأولياء الأمور لمعرفة استجاباتهم حول الظاهرة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها سيادة أشكال جديدة من القيم والمعايير المرتبطة بالقيم المادية والاستهلاكية كأحد أهم مسببات العنوسة.

أما في عام (2012) فقد أجريت ثلاث دراسات مهمة في هذا الصدد، الأولى دراسة "إحسان": دور الإعلام في تغيير طقوس الأفراح بين الريف والمدينة، التي استهدفت الكشف عن العادات المتوارثة المتعلقة بطقوس الأفراح سواء منها ما هو موجود في التراث الشعبي أو ما كان مرتبطاً بالعقائد الشعبية في الريف والمدن، هذا فضلاً عن التعرف على الطقوس الخاصة بالأفراح في المدن، والخاصة بالأفراح في الريف، وكذلك التعرف على دور الإعلام في نشر طقوس الأفراح في المدن والريف في ظل العولمة. أما الثانية، فكانت دراسة "الغامدي": الاحتياجات الملبسية للعروس السعودية وعلاقتها بترشيد الاستهلاك، التي استهدفت البحث حول الاحتياجات الملبسية للعروس السعودية، ودراسة الأسس العلمية والفنية التي يجب أن تراعيها العروس السعودية عند اختيار ملابسها، هذا فضلاً عن دراسة أساليب شراء الملابس الملائمة لاحتياجات العروس السعودية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. هذا وقد أشارت الدراسة إلى أن كثرة التردد على الأسواق قد تؤدي إلى استنزاف في ميزانية المهر، مما يؤدي إلى شراء الحاجات غير الضرورية وإهمال قائمة الأولويات التي تحتاجها العروس السعودية. وكانت

**الدراسة الثالثة** دراسة "محروس": **الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لتأخر سن الزواج: دراسة سوسيولوجية**، التي استهدفت الكشف عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لتأخر سن الزواج: تحليل مضمون لبعض الأعمال الدرامية، وذلك من خلال رصد ملامح الواقع الاجتماعي للشخصيات التي تعاني من تأخر سن الزواج (العنوسة) بالإضافة إلى التعرف على أنماط إدراك الجمهور المصري لهذا الواقع الاجتماعي سواء من خلال الأعمال الدرامية أو من خلال الواقع المعيش.

أما عام (2010) فكانت دراسة "السيد": **التخطيط لمواجهة مشكلات تأخر سن الزواج (العنوسة)**، التي سعت إلى محاولة التخطيط للمشكلات المترتبة على تأخر سن الزواج، حتى يتمكن من التغلب على هذه المشكلات والتوصل إلى مؤشرات تخطيطية تسهم في مواجهة تلك المشكلات. ومن هنا استهدفت الدراسة تحديد مشكلات تأخر سن الزواج، وانبثق عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية التي تبلورت حول: تحديد المشكلات المادية لتأخر سن الزواج، وتحديد المشكلات الاجتماعية النفسية لتأخر سن الزواج، هذا فضلاً عن تحديد أهم المقترحات للتغلب على هذه المشكلات. وقامت الدراسة بمسح اجتماعي شامل لجميع المتردات على جمعية تدعيم الأسرة، وبالعينة لمجموعة من الخبراء ممن لديهم خبرة في هذا المجال ومن العاملين بالجمعية.

وفي عام (2007) فهناك دراستان، **الأولى** قدمتها "أشكناني" حول: **تكاليف الزواج في أوساط الأسر الكويتية ذات الأصول البدوية**، تناولت جانباً من التغيرات التي طرأت على المجتمعي البدوي في الكويت، وهو الزواج المعاصر وتكاليفه ودور العانية كأسلوب تقليدي في تغطية هذه التكاليف. إن الهدف من الدراسة هو معرفة أوجه الصرف في الزواج بالنسبة لكل من الرجال والنساء، ومعرفة التكاليف العامة التي يتحملها المجتمع في سبيل إتمام وإظهار الزواج على أفضل وجه ممكن. هذا وقد استخدمت الدراسة منهج التحليل الأنثروبولوجي الثقافي التفاعلي. وقد خلصت الدراسة إلى أن مظاهر الاستهلاك البذخي قد وجدت وتعززت ضمن آليات التكافل القبلي المتمثلة بظاهرة العانية. **والثانية** قدمها "السناد" حول: **تأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي**، التي استهدفت الكشف عن أسباب تأخر سن الزواج كما تراها عينة من طلبة كليتي التربية والهندسة المدنية في جامعة دمشق بلغ عددها 400 طالباً وطالبة، كما استهدفت الدراسة معرفة الفروق بين أفراد العينة تبعاً لمتغيرات الدراسة: الجنس والسنة الدراسية والكلية.

أما عام (2003) فقدم كل من Leora Friedberg, Steven Stern دراسة وصفية حول: **اقتصاديات الزواج والطلاق**، استهدفت تقديم تحليلاً للجوانب المالية للزواج والطلاق أو ما تطلق عليه الدراسة اقتصاديات الزواج والطلاق، وذلك من خلال الاعتماد على النهج الاقتصادي، حيث تدرس الدراسة مكاسب وخسائر الزواج والطلاق الاقتصادية، وتحاول الدراسة استخدام الأدوات الاقتصادية التي تفيد في فهم القرارات الاقتصادية المتعلقة بتكوين الأسرة.

كذلك قدم "باقادر" عام (2000) صناعة الأفراح والليالي الملاح: دراسة اجتماعية لاقتصاديات الزواج في مدينة جدة، التي سعت إلى التعرف على اقتصاديات حفلات الزفاف وتأسيس بيت الزوجية، انطلاقاً من دراسة أولية للعرض والطلب على مصادر الإنفاق ومن سيقومون بذلك للعقود القادمة، وأثار ذلك على المستويين الاجتماعي والاقتصادي والبدائل والخيارات المحتملة وما قد ينجم من مواجهة أو صراع بين المصالح المتضاربة حول هذه الاقتصاديات. هذا واعتمدت الدراسة على مسح عينة عرضية من المتاجر والشركات والفنادق وقصور الأفراح والمطابخ في مدينة جدة. في حين قدم "وريكات" دراسته عام (2006) حول: اتجاهات الشباب نحو بعض مظاهر الزواج التقليدي والحديث، التي استهدفت الكشف عن بعض الظواهر الاجتماعية المصاحبة لتأخر سن الزواج في الأردن، وبالتحديد سعت هذه الدراسة للإجابة عن ثمانية أسئلة تتعلق بأراء عينة من طلبة جامعة مؤتة نحو 15 عبارة تتعلق بتأخر سن الزواج في ضوء الحداثة والتقليدية. أما "الختاتنة" فقدم دراسته عام (1997) حول: تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور، التي استهدفت التعرف على الأبعاد المتعددة لظاهرة تأخر سن الزواج والأسباب التي ساعدت على إطالة مدة العزوبة وجعلتها واقعاً والتي أدت إلى بروزها وانتشارها، وتعميقها في واقع المجتمع الأردني المعاصر، وشيوعها بين الشباب. وقد كشفت الدراسة الأسباب الفعلية التي ساعدت على ذبوع هذه الظاهرة، وانتهت الدراسة إلى أن ظاهرة تأخر سن الزواج ظهرت تحت تأثير وضغط العديد من العوامل التي يمكن تلخيصها بـدني الدخل الشهري وعدم توفر المسكن وارتفاع إيجاره، والضغط الاجتماعية المتمثلة في متطلبات أهل الزوجة والمجتمع وارتفاع أسعار الأثاث والذهب، والالتزامات المالية الأخرى، واستمرار التعليم وشيوع عناصر الحياة الحديثة التي عوضت على العزاب بعض ما يحققه الزواج، الأمر الذي يمكن معه اعتبار ظاهرة تأخر سن الزواج عزوبة إجبارية وقسرية وليست بمحض الاختيار. كما قدم A. Dharmalingam دراسته عام (1994) حول: التغير في اقتصاديات الزواج في جنوب قرية هندية، حيث رصدت الدراسة تغيرات كبيرة في العقود القليلة الماضية في نظام الزواج الهندي. وقد وجدت الدراسة توسيع وتكثيف المهور ومتطلبات الزواج، الأمر الذي انعكس على زيادة في العمر عند الزواج. وقد أجريت الدراسة في قرية في ولاية تاميل نادو، جنوب الهند، لرصد تلك التغييرات في التجهيز للزواج في قرية الدراسة، وخلصت الدراسة إلى تأكيد حالة الركود في نظام الزواج بمجتمع الدراسة؛ بسبب المبالغة في تكاليف الزواج. وأخيراً الدراسة التي قدمها "العبيدي" عام (1992) حول: بعض المحددات الأسرية والاجتماعية لتأخر زواج الفتيات، التي أجريت في السعودية حول المحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج في مدينة الرياض بالسعودية باستخدام بيانات المسح الأسري عن طريق العينة لأحياء الرياض، وقد شملت عينة البحث 1% من الأسر المقيمة في الرياض. وأسفرت الدراسة عن عدة نتائج، أهمها: ارتفاع مستوى تعليم المرأة

وعملها يؤديان إلى تأخر الزواج، هذا فضلاً عن المستويات الاقتصادية العالية التي تؤدي إلى تأخر الزواج.

والملاحظ على مجمل هذه الدراسات أنها لم تتناول بشكل واضح وصريح اقتصاديات الزواج، وإنما ناقشت مجمل الدراسات العلاقة بين تأخر سن الزواج والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، ولم تخصص دراسة واضحة لمناقشة اقتصاديات الزواج بشكل تحليلي باستثناء دراسة باقادر عام (2000)، وهذا ما دفع الباحث للتصدي بالدراسة والتحليل لهذا الموضوع. على الجانب الآخر، فقد اتفقت الدراسة الحالية مع مجمل الدراسات على أهمية الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في تأخير سن الزواج، على أن العامل الاقتصادي يلعب دوراً كبيراً في هذه الظاهرة؛ بسبب صعوبة الحصول على وظيفة وقلة دخل الأسرة وارتفاع تكاليف ومتطلبات الزواج.

#### سابعاً. الإطار النظري للدراسة:

ابتداءً لا يمكن دراسة موضوع الدراسة دون الرجوع إلى التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع المصري في الفترة الأخيرة، حيث شهدت مصر تغيرات اقتصادية اشتملت على الخصخصة وانتشار البطالة وارتفاع أسعار السلع والمساكن وندرة فرص العمل وعدم كفاية الدخل، كما شهدت مصر تحولات ثقافية متمثلة في انتشار القنوات الفضائية والإنترنت وما تبثه بعض هذه الوسائل من برامج استهلاكية، ويقابل هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تراجع في فعالية النسق القيمي (حسن، 2005: 158). وهنا يشير "الخواجة" إلى أن التناقض الصارخ الذي حدث في النسق القيمي للمجتمع أدى إلى نشر حالة من الحيرة والبلبلة بين الشباب حول السلوك الذي ينبغي أن يتبعوه (الخواجة، 1998: 90)

ويبدو أن النسق القيمي غير قادر على الصمود في وجه التحديث والتغير الاجتماعي الذي أصاب معظم الجوانب الحياتية لهذه الأسر، وما نتج عن كل ذلك من تأخر سن الزواج وارتفاع معدلات العنوسة (وريكات، 2006: 199).

وانطلاقاً من هذا التصور، وتلك الرؤية، اعتمد الباحث على إطار نظري يستهدف تحليل وتفسير ثلاثة جوانب في موضوع الدراسة الراهنة، الأول: البعد المادي، الذي يتجلى في فهم النسق الاقتصادي بما يشتمل على مدخلات ومخرجات أسهمت بشكل أو بآخر في رفع تكاليف الزواج، الثاني: البعد الاستهلاكي حول مقتنيات الزواج ومتطلباته، أما الثالث: البعد الرمزي، وهذا البعد مؤثر للغاية في تفسير السلوك الاقتصادي للأسر التي تبلغ في شراء كماليات الزواج وليس الضروريات. وفيما يلي تحليل نظري للأبعاد الثلاثة على النحو التالي:

#### 1. النسق الاقتصادي والنظرية البنائية الوظيفية:

ترى النظرية البنائية الوظيفية أن الأسرة نسق اجتماعي لها بناء محدد ووظائف تتأثر بغيرها من الأنساق الأخرى، فضلاً عن أن هذا النسق له وظيفة

محورية تُسهم في الحفاظ على توازن المجتمع وبقائه. كما تهتم البنائية الوظيفية بدراسة العلاقات الاجتماعية الداخلية بين الأفراد وما يضطلعون به من أدوار، مما يحقق تكاملاً بين الأدوار المحددة للفعالية الاجتماعية داخل الأسرة. أي أن هذه النظرية تهتم بالطرق التي تحرص على توفير درجة عالية من التوازن بين عناصر البناء الاجتماعي والتكامل والثبات النسبي للأسرة والمجتمع (محروس، 2012: 576). ومن ثم يهدف الوظيفيون إلى محاولة تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال الدور أو الوظيفة التي تؤديها في المحافظة على توازن واستقرار المجتمع باعتبار المجتمع كياناً كلياً يتضمن مجموعة من الأجزاء (نعيم، 1979: 196).

ومن هنا، تنهض النظرية البنائية الوظيفية على منظور مؤداه أن النظم الاجتماعية الرئيسية والأنساق الفرعية (مثل الأنساق القرابية والاقتصادية) وجدت لتشبع احتياجات إنسانية أساسية. وترتبط الوظيفية المعاصرة بعالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز بصفة خاصة (عبد الجواد، 2002: 79).

فالنسق الاقتصادي — كما حلله بارسونز — هو الذي يتجه نحو تحقيق هدف إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. ويمكن تحليل النسق الاقتصادي — مثله مثل كل أنساق الفعل — في ضوء نموذج الوظائف الأربع. فقد استطاع بارسونز أن يميز بين أنساق فرعية أربعة داخل النسق الاقتصادي، وأقام بينها شبكة من العلاقات التبادلية، وهذه الأنساق هي (نسق تكوين رأس المال والاستثمار، نسق الإنتاج الفرعي، الالتزامات الاقتصادية، النسق الفرعي التنظيمي). بارسونز يدرس الفعل الإنساني بوصفه منظومة اجتماعية متكاملة، يسهم كل عنصر من عناصرها في تكوين الفعل على نحو من الأنحاء، وهي مؤلفة من أربع منظومات فرعية تتدرج من المنظومة العضوية إلى المنظومة الشخصية، فالاجتماعية فالثقافية والحضارية ومن ثم فغاية النسق الاقتصادي تتحدد في إشباع حاجات الاستهلاك عن طريق إنتاج السلع والخدمات الكافية لسد متطلبات أعضاء الجماعة، وقد حدد بارسونز نسقاً فرعياً داخل النسق الاقتصادي، يهتم بتعبئة الموارد لتحقيق هذا الغرض، ويتطابق هذا النسق الفرعي مع وظيفة تحقيق الهدف في أي نسق من أنساق الفعل. ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يكون النسق الاقتصادي قادراً على الاحتفاظ بمخزون من الموارد المختلفة (تكوين المدخرات)، وهذه الموارد يمكن أن تكون موارد مادية أو طبيعية أو يمكن أن تكون موارد ثقافية وسيكولوجية (روشييه، 1981: 132-133). ولم يقف بارسونز عند هذا الحد، وإنما قدم بعض الإسهامات التي حاول بها توسيع تصوره للنسق المتوازن ليشمل قضية التغيير البنائي عن طريق وضع الأنساق الاجتماعية في الإطار الأكبر للتطور الاجتماعي (جلبي، 1975: 35). كذلك أوضح بارسونز أهمية الأدوار من قبل الفاعلين الاجتماعيين والتي تتحدد بالاختيار بين البدائل المتاحة في السياق المجتمعي (سكوت، 2009: 76). ومن ثم فسلوك الناس في ضوء الوظيفية يتحدد ويتشكل في ضوء المعايير الاجتماعية أو النظم السائدة (جونز، 2010: 153).

ومن ثم يقتضي التحليل الوظيفي الوعي بطبيعة التغيرات التي طرأت على بنية المجتمع وأسهمت في تشكيل الظواهر المرتبطة بموضوع الدراسة. فمن المهم فهم التغيرات التي طرأت على نظام الزواج في مجتمع الدراسة وفقدانه كنظام اجتماعي لأهم وظائفه وهي تحقيق الاستقرار والإشباع للأفراد في إطار متطلبات النسق. كذلك فهم تأخر الزواج باعتباره خلافاً وظيفياً يحول دون قيام نظام الزواج بوظائفه الأساسية، ولعل مكن الخلل الذي تبحث فيه الدراسة يكمن في النسق الاقتصادي على وجه الخصوص ومسئوليته المباشرة في تأخير سن الزواج في مجتمع الدراسة.

## 2. البعد الاستهلاكي وأطروحة الاستهلاك الترفي:

لاشك أن الثقافة الاستهلاكية الترفية مناهضة للقيم المجتمعية الأصيلة، حيث تمثل هدراً للإمكانيات الاقتصادية، واختراقاً للقيم الأخلاقية. غير أن هذا السلوك الاستهلاكي الترفي لا يمكن إرجاعه لسبب محدد مثل مستوى الدخل أو التعليم أو الاختلاط بالثقافات الأخرى أو الإقامة في المناطق الحضرية أو غيرها من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية. فهذا السلوك، وإن كان في ظاهره مكتسباً، فإنه في حقيقة الأمر يرتبط بعوامل متعددة تتعلق بالشخص كالأستعداد النفسي وإشباع الحاجات الأساسية، إضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالمجتمع كالتحولات المحيطة بهذا الشخص التي قد تكون مشجعة لنمو هذا السلوك لديه (See: Fine, 1993, Stabile, 1996).

وفي سبيل ذلك أعدت الدول الرأسمالية الخطط والاستراتيجيات لخلق الأسواق والتوسع فيها، والعمل من خلال وسائل سمعية وبصرية وآليات لنشر ثقافة مخططة لتعميم الاستهلاك. ولقد أسهم التحول نحو اقتصاد السوق، في بلدان العالم الأقل تطوراً، وخاصة في ظل سياسات تحرير الاقتصاد والعولمة، في خلق ثقافة الاستهلاك من أجل الترويج وإلغاء العقل وإثارة العواطف وتحريكها لاقتناء السلع الرأسمالية المتداولة في الأسواق، فكلما زاد الاستهلاك زادت القدرة الإنتاجية وتعاضم الفائض الاقتصادي لصالح الصفوة الاقتصادية العالمية، ومن ثم دعم قدراتها الاقتصادية والسياسية (حجازي، 2009: 4).

ويعرف الاستهلاك الترفي بأنه إنفاق على سلع كمالية، وفي مناسبات غير ضرورية، يشوبه الإسراف والتبذير بقصد التباهي وحب الظهور، وتعويض نقص اجتماعي مُعِين بما يمثله من استنزاف للموارد. ومن ثم يُعد الاستهلاك الترفي استنزافاً للموارد والدخول؛ إذ هو إنفاق دون عائد، ويعتبر من جهة ثانية استهلاكاً غير ضروري ويدخل في إطار إهدار الثروة. ومن ثم فالاستهلاك الترفي يعني المبالغة في تأكيد الجوانب الجمالية والذوقية للسلع والمواد التجارية التي تفتنى من قبل الناس لغرض الظفر بإعجاب الآخرين ولدعم المكانة الاجتماعية والحصول على مزيد من الجاه والشهرة (داود، 2012: 164).

لقد صك هذا المصطلح "ثورشتين فييلن" في نظريته عن الطبقة المترفة عام 1899 (See; Galbraith, 1991, Mc Farland, 1985). ويشير هذا المصطلح



إلى الاستهلاك المفرط للسلع الترفيهية التي تعد دليلاً على عضوية المستهلك للطبقة المترفة في المجتمع الرأسمالي. وقد استخدم هذا المصطلح في الدراسات الأنثروبولوجية للمجتمعات قبل الرأسمالية للإشارة إلى التباهي باستهلاك السلع بهدف اكتساب الهيبة (الشناوي، 2001: 182)

ويزين الإعلام الفضائي بإعلاناته ورموزه وبرامجه ونماذجه إغراءات الاستهلاك عند جميع الشرائح الاجتماعية، إلا أن القلة هي التي تملك الوسائل للانغماس فيه، واستعراض مظاهره. ففي عقد الثمانينيات لم يكن هناك سوى محطات راديو وتلفاز محلية، أما في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فقد كان عدد المحطات الفضائية التي تبث بالعربية يزيد عن 150 محطة فضائية، والأجنبية عددها يزيد عن 900 محطة أجنبية، وفي العقد الأخير تجلّى بوضوح الأثر السلبي للإعلام الفضائي، الذي شجع على زيادة النزعة الاستهلاكية لدى الناس بوجه عام والشباب المقبل على الزواج بوجه خاص (القاسم، 2010: 308-309).

لقد تحول كل ما يتعلق بالزفاف وتأسيس الحياة الزوجية من كونه نشاطاً يهتم المجتمع المحلي والجوار، ليصبح نشاطاً اقتصادياً ذا نزعة تجارية بحتة، ولد ما أسماه بـ "صناعة الزفاف" التي ولدت دوافع ومبررات الاستهلاك البذخي من ناحية، وفرضت أوجه إنفاق لم تكن في الحسبان في الماضي القريب من ناحية أخرى (اشكناني، 2007: 39). وكل ذلك خلق ما يمكن تسميته بـ أيديولوجية استهلاك Ideology of Consumption قوامها النظر إلى الاستهلاك بوصفه هدفاً في حد ذاته، وربطه بأسلوب الحياة وبأشكال التميز الاجتماعي، الأمر الذي جعل الناس يتدافعون نحو الاستهلاك بصرف النظر عن حاجاتهم الفعلية (زايد، أبو العينين، 1995: 26). مما يعني أن تحقيق الإشباع من السلع الاستهلاكية يرتبط بالمكانات الاجتماعية أو التميزات الاجتماعية في المقام الأول (الخواجة، 2000: 3)

كما بات في حكم المتفق عليه أن أغلب الأنشطة الاقتصادية تتأثر بشكل أو بآخر بالتراث الاجتماعي والثقافي للمجتمعات البشرية، ومن الظواهر الاجتماعية التي باتت تأخذ حيزاً في ساحة البحث والدراسة ظاهرة الاستهلاك المظهري ومدى تأثير هذه الظاهرة في اقتصاديات الأسرة، حيث إن هنالك كثيراً من القيم والعادات والتقاليد التي تؤثر في الأنماط الاستهلاكية التي يلتزم بها الأفراد مما يدفعهم إلى مزيد من الاستهلاك الترفي (داود، 2012: 162). إننا نلاحظ أن العادات والتقاليد تلعب دوراً أساسياً ومهماً في الحياة الاقتصادية للأسرة المصرية عموماً.

إن السلوك المظهري للفرد يرتبط بإجماع فكري مفاده أن صور الآخر في أذهاننا ما هي إلا انعكاس لطبيعة مقتنياته المادية، مما يحدد شكلاً عاماً لهويته. وعلى ذلك فالاستهلاك المظهري عموماً يستمد مقومات وجوده من أهمية الآخرين بالنسبة للفرد، تلك الأهمية التي ترتبط باحتياجات متعددة تأخذ أشكالاً رمزية تتسق في إطار منظم يسمو فيه المعنى العام للرمز (كاظم، 2006: 85).

كما أن السلوك المظهري *Conspicuous Behavior* في الاستهلاك، ينحصر في كل الأفعال والإشارات والأنشطة التي يقوم بها الفرد فيما له علاقة بالطريقة التي يرغب في الظهور بها أمام الآخرين. وتتمثل بطريقة الملابس والمأكّل والأثاث وغير ذلك، وتعكس تلك السلوكيات مظهراً من مظاهر الشخصية (كاظم، 2006: 86).

فالرغبة في تحقيق مكانة اجتماعية عالية هدف يسعى نحوه الأفراد في المجتمعات الحديثة، ولكي يحقق الأفراد هذه المكانة يقومون بتقليد الأنماط الاستهلاكية للفئات الاجتماعية التي يطمحون إلى محاكاتها؛ فالحصول على السلع لم يعد لغرض إشباع الحاجات، وإنما أصبح بغرض تحقيق الهيبة والمكانة في المجتمع (عبد الرحمن، 2012: 332).

### 3. البعد الرمزي والنظرية التفاعلية الرمزية:

تتلخص نظرية التفاعلية الرمزية في التسليم بأن الإنسان يقوم بصياغة وتشكيل الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه من خلال عملية التفاعل الاجتماعي وعن طريق استخدام الرموز مثل اللغة. ويرى أصحاب التفاعلية الرمزية أن الشخصية لا تصبح ثابتة، كما أن عملية التنشئة الاجتماعية تستمر مدى الحياة (شكري وآخرون، 2011: 158). ومن هنا تبقى التفاعلية الرمزية منظوراً معرفياً في دراسة الشخصية، ويظل مركز اهتمامها هو دراسة التفكير وعملياته، فنحن نفهم البشر حينما نفهم ما يعتقدون أنهم يعرفونه عن العالم، أي نفهم معانيهم ومفاهيمهم عن أنفسهم (كريب، 1999: 142).

ومن ثم، تدور فكرة التفاعلية الرمزية حول مفهومين أساسيين هما: الرموز والمعاني في ضوء صورة معينة للمجتمع المتفاعل. وتشير التفاعلية الرمزية إلى معنى الرموز على اعتبار أنها القدرة التي تمتلكها الكائنات الإنسانية للتعبير عن الأفكار باستخدام الرموز في تعاملاتهم مع بعضهم البعض. ويشير مفهوم الرموز إلى الأشياء التي ترمز إلى شيء آخر، أو يكون لها معاني أعمق من الجانب السطحي للرمز، ويتم تحديد معنى الرموز عن طريق الاتفاق بين أعضاء الجماعة (لطي، الزيات، 1999: 120).

ويذهب أصحاب النظرية التفاعلية الرمزية من أمثال توماس كولي وجورج هربرت ميد إلى القول: بأن التفاعل هو محور العلاقات الاجتماعية، حيث يقوم على الفهم العقلي للرموز والأحكام القيمية، وهو الذي يمكن الإنسان من التواصل مع الآخر، أي أن العلاقات داخل أي مجتمع تقوم على التفاعل بين الأفراد (محروس، 2012: 577).

ومن هنا، فإنه وفقاً لتصور التفاعلية الرمزية، فالحياة الاجتماعية معرفياً هي التفاعل الإنساني من خلال استخدام الرموز والإشارات، ولذا فهي تهتم بنقطتين هما: الطريقة التي يستخدم بها البشر الرموز بما يقصده لكي يتصل كل واحد بالآخر، الاهتمام بتفسيرات نتائج هذه الرموز على السلوك الخاص بالجماعات في أثناء عملية التفاعل الاجتماعي (جونز، 2010: 153).

ولذلك، ينظر أصحاب النظرية الرمزية إلى الثقافة باعتبارها أنساقاً من الرموز، باعتبار الرموز أدوات اتصال تحمل معاني أو أحداث. وهكذا فهي أنساق من المعاني، مادام الرمز نسق من الأفكار والمعاني المتضمنة رغبات وانفعالات وجدانية. ومن ثم يجب النظر إلى الحياة الاجتماعية على أنها موجهة بمقتضى المعاني، فكل نشاط اجتماعي يجب التعرف على معناه في نظر الأفراد في أثناء الممارسات المتعددة في حياتهم اليومية. ويمثل هذه النظرية كليفورد جيرترز Clifford Geertz ودافيد شنايدر David Shneider (حامد، 2007: 25).

وتفيد هذه النظرية الدراسة في فهم السلوك الرمزي الذي يُمارس في التأنيث للحياة الزوجية، حيث إنه في أحيان كثيرة لا تستخدم اللوازم المنزلية المتعددة والكثيرة الباهظة الثمن التي تسعى الأسرة إلى تجهيز الفتاة بها في الأغراض المقصودة من وراء اقتنائها. فإن هذه اللوازم المنزلية للزواج تعدّ رمزاً للعصرنة والتقدم والرغبة في تجربة وقبول كل ما هو جديد. إنها إثبات بأن الأسرة مواكبة للتغيرات الاجتماعية، وهي الطريقة التي يستخدمها الفقراء لتحدي عزلتهم عن النظام الاجتماعي المتغير (أشكناني، 2007: 40).

ثامناً. الإجراءات المنهجية للدراسة:

#### 1. نمط الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها لاستخلاص دلالتها فيما يتعلق باقتصاديات الزواج في مجتمع الدراسة. حيث ترصد الدراسة استجابات الشباب الميدانية لأداة الدراسة فيما يتعلق بتكاليف الزواج وانعكاسها على تأخر سن الزواج بمجتمع الدراسة، حيث تحاول الدراسة التوصل إلى مجموعة من النتائج الميدانية الوصفية التحليلية الخاصة بملامح اقتصاديات الزواج في مجتمع الدراسة.

وتحظى البحوث الوصفية بمكانة خاصة في مجال البحوث الاجتماعية، حيث إن نسبة كبيرة من الدراسات الاجتماعية المنشورة هي وصفية في طبيعتها، وإن المنهج الوصفي يلائم العديد من المشكلات الاجتماعية أكثر من غيره. فالدراسات التي تعنى بتقييم الاتجاهات، أو تسعى للوقوف على وجهات النظر، أو تهدف إلى جمع البيانات الديموغرافية عن الأفراد، أو ترمي إلى التعرف على ظروف العمل ووسائله، كلها أمور يحسن معالجتها من خلال النمط الوصفي. والنمط الوصفي من الدراسات ليس سهلاً، كما قد يبدو، فهو يتطلب أكثر من مجرد عملية وصف القائم للأشياء. إنه ككل أنماط البحث الأخرى يتطلب اختيار أدوات البحث المناسبة والتأكد من صلاحيتها، وكذلك الحرص في اختيار العينة والدقة في تحليل البيانات والخروج منها بالاستنتاجات المناسبة (عدس، 1999: 101).

**2. منهج الدراسة:**

تعتمد الدراسة الراهنة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة. ويعتبر المسح واحداً من المناهج الأساسية في البحوث الوصفية، حيث يهتم بدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها في مجتمع معين، بقصد تجميع الحقائق واستخلاص النتائج اللازمة لحل مشاكل هذا المجتمع. هذا وتعتمد الطريقة المسحية على تجميع البيانات والحقائق الجارية، عن موقف معين، وذلك من عدد كبير نسبياً من الحالات في وقت معين أيضاً. وهذه الطريقة لا تهتم بصفات الأفراد كأفراد، ولكنها تهتم بالإحصائيات العامة التي تنتج عندما تستخلص البيانات من عدد من الحالات الفردية، فهذه الطريقة بالضرورة هي دراسات مستعرضة. هذا فضلاً عن الاعتماد على الأسلوب الكيفي في جمع مادة ميدانية من ربوات الأسر، للحصول على بيانات تفصيلية تتعلق بالوصف التحليلي لاقتصاديات الزواج في مجتمع الدراسة.

**3. أدوات الدراسة:****• استبانة:**

اعتمدت الدراسة على استبانة استبيان تم تصميمها خصيصاً بما يتفق والحصول على البيانات التي تجيب عن التساؤلات التي تطرحها مشكلة الدراسة، واستهدفت الاستبانة قياس اتجاهات أفراد المجتمع نحو أسباب تأخر سن الزواج والمتغيرات الاجتماعية المرتبطة بها. وتكونت استبانة الاستبيان من مجموعة من الأسئلة التي وجهت إلى المبحوثين، بهدف الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة. وتم حساب معامل الثبات باستخدام طريقة إعادة الاختبار بفاصل زمني أسبوعين على عينة مماثلة لمجتمع الدراسة بلغت (15) مفردة، وباستخدام (معادلة ألفا كرونباخ) بلغ معامل الثبات للاستبيان (0.92) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة. وهذا الثبات يعني قدرة الاستبانة على إعطاء نتائج متقاربة أو نفس النتائج إذا طبقت أكثر من مرة في ظروف متماثلة (عبيدات وآخرون، 1984: 159).

**• دليل مقابلة:**

تم تصميم دليل مقابلة بقصد تقديم وصف تفصيلي لاقتصاديات الزواج في مجتمع الدراسة، يتضمن البنود الآتية:

- إعداد شقة الزوجية والاستعداد للزواج.
- تكاليف الخطوبة ومراسمها.
- شراء الشبكة ومراسمها.
- هدايا الزواج.
- جهاز العروس.
- قائمة المنقولات.
- تكاليف ليلة الزواج.

#### 4. مجتمع الدراسة وعينة البحث:

تمثل قرية (كفر سليمان البحري) مجتمع الدراسة، وتتبع إدارياً كفر سليمان البحري مركز كفر سعد، وهو أحد المراكز الأساسية لمحافظة دمياط. ويعتمد سكان القرية في نشاطهم الرئيسي على الزراعة، هذا بجانب بعض الأعمال الحرفية المرتبطة بصناعة الموبيليا، وهذه الأخيرة تترك أثرها الواضح في شكل القرية التي تمتلئ بالورش الحرفية في كل نواحي القرية. غير أن هناك بعض التغيرات التي بدأت تظهر في الأفق، وذلك بسبب موجات الهجرة الشبابية الكثيفة إلى دول عربية في مقدمتها ليبيا والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات هذا فضلاً عن بعض الهجرات غير المشروعة إلى دول أوروبية.

ولا تزال تكتسب العادات والتقاليد الاجتماعية في كفر سليمان البحري قدراً من الأهمية، يجعلها تحتل مكانة أساسية في التنظيم الاجتماعي بالقرية، التي تتعكس على طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالقرية. ومن هذه العادات والتقاليد الموجهة للزواج في مجتمع الدراسة، التي تختلف بلا شك من مكان إلى آخر باختلاف الثقافة السائدة فيه. فمن أهم المظاهر التي شوهدت في مجتمع الدراسة البذخ والتكاليف الضخمة التي تتكلفتها الأسرة من أجل زواج أحد أبنائها سواء ذكر أو أنثى، وذلك بقصد التفاخر والتباهي أو الظهور بشكل لائق. وهذا العامل على وجه الخصوص هو ما دفع الباحث للبحث حول اقتصاديات الزواج في تلك القرية، التي ما زلنا نجد عند أغلب أسرها، حتى ذات الدخل المحدود تصرفات لا مبرر لها سوى العادات والتقاليد والمباهاة، احتفالات مكلفة، وملابس للنساء بأسعار باهظة، وبنود استهلاكية تنقل كاهل ميزانية الأسرة، وخاصة الزوجين وهما في مقتبل حياتهما الأسرية.

إجمالاً، يتكون مجتمع الدراسة من الشباب الذكور والإناث (المتأخرين عن الزواج) ممن تجاوزت أعمارهم الثامنة والعشرين عاماً ولم يتزوجوا حتى الآن، والذين يعيشون في قرية كفر سليمان البحري. أما عينة الدراسة فهي من العينات غير الاحتمالية، فقد تألفت من (200) شاباً من الذكور والإناث غير المتزوجين، وقد تم اختيارهم بطريقة غير احتمالية.

كذلك تم الاعتماد على إجراء "مقابلات متعمقة" مع الحالات المختارة من مجموعة من الأسر الريفية التي تقيم بقرية كفر سليمان البحري بمحافظة دمياط، وراعى الباحث أن تكون تلك الحالات متنوعة بحيث تشمل كافة فئات المجتمع في الخصائص النوعية والعمرية والمستوى التعليمي وطبيعة العمل. وتكونت حالات الدراسة من (17) ربة منزل فمن تجهيز بناتهن وأولادهن خلال الثلاثة الأعوام السابقة، حتى يكون لديهن الخبرة المناسبة في الإجابة على دليل المقابلة المتعمقة، الذي يتضمن وصفاً تفصيلياً لاقتصاديات الزواج في مجتمع الدراسة.

## 5. التعريفات الإجرائية للدراسة:

### أ- تعريف تأخر سن الزواج:

تقصد الدراسة بتأخر سن الزواج للشباب إجرائياً بأنه: الشاب (ذكر أو أنثى) الذي تجاوز سن الثامنة والعشرين عاماً ويعيش بدون زواج مع أسرته، على الرغم من وجود رغبة الزواج لديهم ولدى أسرته.

### ب- تعريف اقتصاديات الزواج:

تعرف الدراسة اقتصاديات الزواج إجرائياً، بأنها مجموعة الأمور التي تتكلف مادياً ويتم الإنفاق عليها من أجل الزواج، والتي تتحد في البنود والمراحل الآتية:

- الخطوبة وتكلفتها المادية بمراسمها المختلفة.
- إعداد مسكن الزوجية وجهاز العروسين.
- قائمة المنقولات الزوجية.
- تكاليف ليلة الزفاف ومراسمها المختلفة.

## 6. جمع البيانات والمعالجة الإحصائية:

تم تطبيق الاستبانة على العينة وفق الضوابط المطلوبة، وذلك من خلال المقابلة الفردية المباشرة، وتضمنت المعالجة الإحصائية على النحو التالي:

- التكرارات والنسب المئوية.
- الوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- كا<sup>2</sup> بين متغيرات الدراسة الوصفية واستجابات مفردات العينة.
- تحليل التباين الأحادي الاتجاه (One way Anova) لمعرفة معنوية الفروق بين مجموعات العينة فيما يتعلق بالاتجاه نحو ارتفاع تكاليف الزواج.

## تاسعاً. الدراسة الميدانية وتحليلاتها السوسولوجية:

يقدم هذا المحور من الدراسة عرض نتائج الدراسة الميدانية التي توصلت إليها، وتحليلها سوسولوجياً وتفسيرها، وربطها بالدراسات السابقة، والإطار النظري، وذلك من خلال استعراض آراء أفراد عينة الدراسة التي كشفت عنها استجاباتهم لجميع أسئلة أداة الدراسة.

### 1. خصائص حالات وعينة الدراسة

#### 1.1 خصائص عينة الدراسة:

1.1.1 توزعت عينة الدراسة وفقاً للعمر ما بين 56.5% للشباب في المرحلة العمرية ما بين 32-36 عاماً، و29.5% للمرحلة العمرية ما بين 28-32

- عاماً، وأخيراً 14% للمرحلة العمرية ما بين 36-40 عاماً. وبلغ المتوسط الحسابي للمرحلة العمرية لعينة الدراسة (33.21 سنة)، وهذا يشير إلى ارتفاع سن الزواج في مجتمع الدراسة. وتتفق تلك النتيجة كثيراً مع نتائج دراسة أبو حوسة (1994) التي تشير إلى أن ما يزيد على ثلث حجم العينة من الذكور غير المتزوجين تقع أعمارهم ما بين أقل من 25 عاماً وتسعة وعشرين عاماً، وهذا الوضع مختلف عما كان عليه في الماضي، حيث كان الشباب يميلون إلى الزواج في سن مبكرة نسبياً (أبو حوسة، 1994: 110).
- 1.1.2 كما توزعت عينة الدراسة وفقاً للنوع، ما بين 53% للذكور، و 47% للإناث، ويعكس هذا التوزيع تقارب في التمثيل النوعي بين عينة الدراسة.
- 1.1.3 تتوزع عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي، ما بين 51.5% من أفراد العينة حاصلين على البكالوريوس، ثم 35.5% حاصلين على دبلوم (زراعي، صناعي، تجاري)، ثم الحاصلين على الشهادة الابتدائية بنسبة 5%، ثم غير المتعلمين بنسبة 3.5%، والحاصلين على الشهادة الإعدادية بنسبة 3%، وأخيراً نسبة ضئيلة من الحاصلين على الماجستير 1.5%. ويلاحظ من هذا التوزيع تركيز النسبة الأكبر من عينة الدراسة في شريحة الحاصلين على بكالوريوس والحاصلين على دبلوم.
- 1.1.4 تتوزع عينة الدراسة وفقاً لمتوسط الدخل الشهري، ما بين 35.5% من أفراد العينة يحصلون على دخل شهري ما بين 500-1000 جنيه، و 31.5% بدون دخل، و 27.5% يحصلون على أقل من 500 جنيه، وأخيراً 5.5% يحصلون على أكثر من 1000 جنيه. ويلاحظ على متوسط الدخل الشهري بين عينة الدراسة أن هناك نسبة كبيرة بدون دخل في مقابل نسبة كبيرة تتراوح دخولهم ما بين 500 إلى 1000 جنيه.
- 1.1.5 تتوزع عينة الدراسة وفقاً للمهنة، ما بين 38% بدون عمل، وهي النسبة الأكبر بين عينة الدراسة، و 27% من أفراد العينة موظفون، و 11% أعمال حرفية، و 8.5% محاسبون، و 8% أعمال زراعية، و 5.5% مدرسون، و 2% صيادلة. وهذه الخريطة المهنية لعينة الدراسة ترتبط بشكل كبير بخصائص مجتمع الدراسة الذي يغلب عليه الطابع الزراعي والحرفي.
- 1.1.6 أشار 35.5% من أفراد العينة إلى أنه سبق لهم الخطبة من قبل وتم إنهاؤها. وهي نسبة ليست بالقليلة بين عينة الدراسة. أما الأسباب التي دفعت هؤلاء الشباب لإنهاء الخطبة، فيأتي تزايد الطلبات المادية في المقدمة بنسبة 53.5%، أما السبب الثاني الذي يرتبط بالأول ارتباطاً عضوياً فهو عدم تناسب الدخل مع متطلبات الزواج بنسبة 25.4%، وأخيراً جاء السبب المتعلق بسوء الاختيار في ذيل قائمة أسباب إنهاء الخطبة، وذلك بنسبة 21.1%. وهذا إن دل فإنما يدل على أن العامل المادي المتمثل في ارتفاع

الطلبات المادية وعدم تناسبها مع متوسطات دخول عينة الدراسة كان السبب المباشر لإنهاء الخطبة؛ وذلك لافتقاد القدرة المادية على إتمام عملية الزواج. وهنا فقد خلصت دراسة سامي (2004) إلى أن ضعف القدرة المادية على القيام بنفقات الزواج؛ نظراً لارتفاع تكاليف الزواج المتمثلة في غلاء المهور وصعوبة توفير مسكن لارتفاع أسعار السكن أسهم في ظهور بعض التجاوزات في القيم المتمثلة في إيجاد البديل وهو الزواج العرفي (سامي، 2004: 256).

## 1.2 خصائص حالات الدراسة:

- الحالة الأولى: (47 سنة - 4 أفراد - مؤهل عالي - ربة منزل - الزوج محاسب - 1500 جنيه).
- الحالة الثانية: (43 سنة - 5 أفراد - مؤهل متوسط - ربة منزل - الزوج موظف - 900 جنيه).
- الحالة الثالثة: (59 سنة - 6 أفراد - ابتدائية - ربة منزل - الزوج عامل - 850 جنيه).
- الحالة الرابعة: (44 سنة - 5 أفراد - مؤهل متوسط - ربة منزل - الزوج موظف - 1200 جنيه).
- الحالة الخامسة: (49 سنة - 5 أفراد - مؤهل عالي - موظفة - الزوج مدرس - 2000 جنيه).
- الحالة السادسة: (52 سنة - 6 أفراد - مؤهل عالي - ربة منزل - الزوج محاسب - 1300 جنيه).
- الحالة السابعة: (46 سنة - 5 أفراد - تقرأ وتكتب - ربة منزل - الزوج عامل - 900 جنيه).
- الحالة الثامنة: (39 سنة - 4 أفراد - مؤهل عالي - موظفة - الزوج صناعي - 1200 جنيه).
- الحالة التاسعة: (45 سنة - 5 أفراد - مؤهل متوسط - ربة منزل - الزوج بالمعاش - 1000 جنيه).
- الحالة العاشرة: (49 سنة - 6 أفراد - أمي - ربة منزل - الزوج متوفي - 1000 جنيه).
- الحالة الحادية عشرة: (47 سنة - 4 أفراد - مؤهل متوسط - موظفة - الزوج مزارع - 1700 جنيه).
- الحالة الثانية عشرة: (48 سنة - 5 أفراد - مؤهل عالي - موظفة - الزوج محاسب - 1800 جنيه).
- الحالة الثالثة عشرة: (47 سنة - 5 أفراد - مؤهل متوسط - ربة منزل - الزوج موظف - 700 جنيه).



- الحالة الرابعة عشرة: (41 سنة – 4 أفراد – مؤهل متوسط – ربة منزل – الزوج صناعي – 900 جنيه).
- الحالة الخامسة عشرة: (55 سنة – 6 أفراد – مؤهل متوسط – ربة منزل – الزوج موظف – 1100 جنيه).
- الحالة السادسة عشرة: (48 سنة – 5 أفراد – ابتدائية – ربة منزل – الزوج محاسب – 1000 جنيه).
- الحالة السابعة عشرة: (52 سنة – 5 أفراد – أمي – ربة منزل – الزوج متوفى – 800 جنيه).

### 3. وصف تحليلي لاقتصاديات الزواج في مجتمع الدراسة:

يقدم هذا المحور من الدراسة وصفاً تحليلياً لمتغيرات اقتصاديات الزواج في مجتمع الدراسة، بدءاً من التفكير في الزواج واختيار شريك الحياة، ومروراً بمراسم قراءة الفاتحة والشبكة، وانتهاءً بليلة الزفاف.

فقد كشفت الدراسة الميدانية عن أن اختيار شريك الحياة في مجتمع الدراسة يتحدد وفقاً لمعايير كثيرة في مقدمتها المعيار المادي. وهذا العامل له جانبان، الأول: القدرة المادية لأسرة العروس على تجهيزها بأفضل وأحدث وأفخم جهاز وأثاث، حيث إن هذا التجهيز يتطلب قدرات مادية، تساعد العريس في تحقيق أهدافه من الزواج وتعجل كذلك بإتمام الزفاف، وهذا العامل ينشغل به كثيراً الشباب في مجتمع الدراسة عند التفكير باختيار أسرة العروس، الثاني: يرتبط العامل الثاني بقدرات مادية متوسطة لأسرة العروس، ومن ثم قبول الطلبات المادية للعريس من حيث شراء شبكة متواضعة مادياً، وكذلك مراسم خطوبة وزفاف على قدر الاستطاعة المادية للشباب. إذن يرتبط الوضع المادي لأسرة العروس ارتفاعاً وانخفاضاً بطلبات الزواج من هذه الأسر.

### 1.3 الخطوبة وتكلفتها المادية:

إن الخطوبة من المتغيرات الأولى في اقتصاديات الزواج. وتعد من الخطوات المهمة التي يفكر فيها الشباب كثيراً قبل الإقدام عليها؛ لما يترتب عليها من تكاليف والتزامات مادية كثيرة، يعقبها كذلك الكثير من المراسم التي تتطلب أيضاً قدرات مادية (كالهدايا والمواسم).

#### • مراسم قراءة الفاتحة:

إن قراءة الفاتحة بين الأسرتين من الأمور المهمة في مجتمع الدراسة، التي يترتب عليها الإعلان عن بدء ارتباط رسمي بين طرفين، تمهيداً لمراسم الخطوبة. وتبدأ مراسم قراءة الفاتحة بتجمع أهالي وأقارب وأصدقاء العريس في منزل العريس والتحرك سوياً نحو منزل العروس الذي يكون في استقبال هذا الجمع من خلال إعداد المنزل لهذا التجمع، وتجهيز العصائر والجاتوهات. وهناك

عادة أساسية متأصلة في مجتمع الدراسة مرتبطة بقراءة الفاتحة، وهي أن يتم وضع صينية كبيرة، وكل أقارب وأهالي وأصدقاء العريس يقومون بوضع مبلغ مالي في ظرف مكتوب عليه اسم الشخص وعبارة ألف مبروك للعروسين، وتتفاوت قيمة هذا المبلغ وفقاً لدرجة القرابة، فأبو العريس على سبيل المثال يمكن أن يضع 100 جنيه في الظرف، وهكذا الأم، ومروراً بالأقارب، حتى الوصول إلى الجيران والأصدقاء الذين تتضاءل عندهم القيمة المادية للظرف للوصول إلى عشرة جنيهات، أما ظرف العريس فيحتوي في الغالب على مبلغ مالي كبير يبدأ من 200 جنيه وحتى 500 جنيه.

وتلخص الحالة الثانية عشرة تلك المراسم "عامة احنا عندنا قراءة الفاتحة يروحوا يتقدموا وتكون الفاتحة يوم الشبكة عشان يلما فلوس للعروسة، يروح العريس مجهز ظرف ويحط فيه فلوس وأهله كمان وقريبه ومعازيمه كل واحد يكون مجهز ظرف ويحط فيه الفلوس، ومعازيمه هو بيكون رايح ليهم قبل كده يجوا يردوا الفلوس بتاعته ويجوا جايين صينية الشاي بيكون عليها عصير وجاتوه وبعد كده كل واحد اللي معاه ظرف يطلعه ويحطه على الصينية".

إذن، يمكننا استخلاص نتيجة مهمة مؤداها: تحول قراءة الفاتحة إلى ظاهرة مادية في مجتمع الدراسة، حتى نجد من يسأل من الأقارب في اليوم التالي لقراءة الفاتحة عن قيمة المبلغ المالي الذي تم تجميعه بعد قراءة الفاتحة والذي يتفاوت من أسرة إلى أخرى. وهذا ما تشير إليه كلمات الحالة الخامسة عشرة: "لو عازمين ناس كتير على قراءة الفاتحة بيلم مبلغ كبير حوالي 8000 جنيه أو خمسة آلاف جنيه، فيه ناس تانية على قدهم ما يلماوش إلا 1500 أو 2000 جنيه".

وكان قديماً تحتفظ العروس بالقيمة المالية التي تم تجميعها بعد قراءة الفاتحة، وتكتفي بعبادة تسمى في مجتمع الدراسة "رد الشبكة" وهي عبارة عن شراء ثلاثة وإعطائها هدية للحماة أو شراء تليفزيون وفاكهة.. إلخ. أما الآن، ومع تزايد تكاليف الزواج، أصبح دور العروس وأهلها هو تجميع المبلغ المالي فقط وإعطائه للعريس مصحوباً بكشف تفصيلي بأسماء الحاضرين والقيمة المالية التي وضعها كل فرد منهم، والتي تصبح في المستقبل ديناً على العريس لأبد من ردها مع قراءة فاتحة جديدة لأقاربه أو أصدقائه. وهنا نفهم تلك السمة الثقافية في مجتمع الدراسة في ضوء أطروحة مارسيل موس حول "الهبة"، حيث إلزامية رد الهدايا، ومن ثم في تحديد المبدأ الخفي الذي يقوم عليه التبادل بين البشر كظاهرة "نقطة قراءة الفاتحة" في مجتمع الدراسة. وهذا ما يوضحه "موس" بأن الهبة لم تكن مجرد أفعال ثنائية ينخرط فيها بشكل عشوائي طرفان (أفراد أو جماعات)، بل هي نظام شامل شديد التعقيد من المبادلات، يجري بموجبه انتقال جميع أنواع الممتلكات والحقوق بين الأطراف المعنية دونما حاجة إلى السوق وإلى العقود الوضعية التي عرفتها البشرية في أوقات لاحقة من تطورها بشكل متفاوت وحسب التجربة التاريخية لكل

مجموعة. ومن ثم توصل موس إلى تصور سوسولوجي مميز لكل الظواهر الاجتماعية، ومنها الهبة، مفاده أن هذه الظواهر "كلية"، أي أنها تختزل جميع مستويات الحياة الاجتماعية بتفاعلاتها المادية والرمزية، وأن فهم المجتمع بصفة كلية يعتمد على مقارنة الظواهر مقارنة كلية، لا تفصل أو تفكك أو تحلل إلا لتعيد تركيب الكل (انظر: موس، 2011).

#### • مراسم الخطوبة وآليات تدبير تكلفتها المادية:

ترتبط مراسم الخطوبة بثقافة مجتمع الدراسة، التي تتطلب عقد الخطوبة – في الغالب – في مكان مخصص للخطبة في القرية وهو ما يسمى بـ(نادي/ دار مناسبات القرية)، حيث يجتمع الأهل والأقارب والجيران في ذلك المكان، الذي تم دعوتهم إليه عبر كارت مطبوع يوضح اليوم ومكان الخطوبة والتاريخ والساعة، هذا فضلاً عن أسماء العائلتين. وهذا الكارت بطبيعة الحال يعد أحد متغيرات الإنفاق على الخطوبة، ويوجد محل مخصص لطباعة هذا الكارت في القرية. أما فيما يتعلق بالشبكة، فتوضح مواصفاتها الحالة الأولى "الشبكة دبلة ومحبس وخاتم وانسيال صغير، دي شبكة رمزية في حدود 4000 جنيه. الشبكة عائلية عندنا مش بنحجز في نادي لكن بنحجز كوافير وفستان بيدخل في 1000 جنيه، وكمان الساقع والأكل والشرب في حدود 500 جنيه". أما فيما يتعلق ببند الإنفاق الأخرى فتوضحها الحالة الثانية "فيه ناس بتتكلف كثير، وفي ناس بتكلف على قدها، لو في النادي بتتكلف 3 آلاف جنيه بالكوافير والفستان والأستوديو وحجز القاعة، فمثلاً الكوافير بـ 350 جنيه، والفستان بـ 450 جنيه، والأستوديو 300 أو 400 جنيه". وهذا يعني أن ثمة تغييراً طرأ على الخطوبة في مجتمع الدراسة، فقدماً كانت تدمج الخطوبة مع قراءة الفاتحة في يوم واحد في منزل العروس، أما اليوم فصار يخصص يوم محدد للخطوبة وفي مكان معد لذلك، الأمر الذي يزيد من التكلفة المادية على العريس، حيث يتحمل نفقات حجز القاعة وفستان الخطوبة والأستوديو وسيارات الزفاف...إلخ

أما فيما يتعلق بطرق تدبير التكلفة المادية للخطوبة، فتوضح بعضها كلمات الحالة الثالثة "ولادي سافروا ليبيا وجهزوا أنفسهم، من السفر بيحي يشطب الشقة، ويسافر ثاني يحي يجهز عشه، يعني الولاد دبروا كل فلوسهم من السفر". أما الحالة الثانية فتوضح طرقاً أخرى "فيه اللي عامل جمعيات، وفيه اللي بيحجب الشبكة على النقوط، يعني تروح تجيب الشبكة قسط من المحل بتاع الذهب وتلم نقوطك تدفعها، أو تعرف حماتك إني فلوس قراءة الفاتحة للشبكة، أصل أحنأ كان عندنا زمان قراءة الفاتحة فلوسها أم العروسة بتأخذها، وفي اللي بيستلف عشان يجيب الشبكة". أما الحالة السابعة عشرة، فتشير إلى آلية أخرى لتدبير التكلفة المادية اللازمة للخطوبة "اللي ماعهوش بيشتري حاجته قسط، ويكتب على نفسه أشياء". وتعكس كلمات أرباب الأسر حالات الدراسة ثمة إشكالية تواجه الشباب

المقدمين على الزواج تتعلق بتدبير التكلفة المادية لإتمام مراسم الخطوبة، وتتباين طرق تدبير تلك التكاليف ما بين الادخار والاقتراض، وشراء شبكة الخطوبة بالأجل أو السفر إلى الخارج من أجل تدبير هذه التكلفة. وحقيقة الأمر لم يكن الزواج ومتطلباته المادية الباهظة مشكلة في مجتمع الدراسة في السابق، خاصة في ظل سيادة العلاقات الاجتماعية المباشرة بالقريبة، هذا فضلاً عن انخفاض الطموحات والتطلعات، غير أنه في الآونة الراهنة وفي ظل الانفتاح المعرفي عبر الإنترنت والفضائيات تزايدت رغبات الشراء الاستهلاكية المبالغ فيها، وتخلفت حاجات جديدة مصطنعة، جعلت كماليات الزواج أساسيات في مجتمع الدراسة، الأمر الذي جعل من الزواج أمراً معقداً. وهذا ما يتفق مع تحليلات ونتائج دراسة القاسم (2010) التي أشارت إلى أنه في بداية عقد الثمانينيات كانت مستلزمات الزواج متواضعة من حيث الشكل والكم، في حين أنها الآن مالت إلى الكثرة والتنوع، وتنامت متطلبات الأسرة العصرية بسبب تطور نمط الحياة من جهة، والتأثير الإعلامي الفضائي من جهة ثانية، وكثير من المقتنيات التي كان ينظر إليها على أنها ثانوية ومن الكماليات في تأمين مستلزمات الزواج والأسرة العصرية في عام 1980، مثل: التلفاز والهاتف وتنوع وتعدد أثاث بيت الزوجية، أصبحت أساسية ولا غنى عنها في بداية العقد الحالي. كما دخلت مقتنيات جديدة في مستلزمات الزواج والأسرة العصرية مثل: الغسالة الأوتوماتك، والمكنسة الكهربائية، والفریزر، والكمبيوتر (القاسم، 2010: 309).

كذلك أشارت دراسة الأمريكي (2012) إلى أن أخطر ما يقع فيه بعض الأزواج، ما عُرف بحمي الشراء والتسوق والاستجابة للاستهلاك المظهري والمبالغة في الأزياء والموضات، والانسياق وراء الدعايات والإعلانات الخادعة، دون تحكيم دقيق للعقل وتحذير من العواقب والنتائج. لذا ينبغي تجنب الشراء العاطفي، من خلال وضع خطة للأشياء المطلوبة قبل القيام بعملية التسوق (الأمريكاني، 2012: 137). وتُسهم العادات والتقاليد في مجتمع الدراسة في ترسيخ مثل هذه الممارسات، بحيث تحولت هذه الممارسات الجديدة مع مرور الوقت لمتطلب جوهرى لإتمام عملية الزواج.

#### • الالتزامات المادية لأسرة العريس والعروسة:

يتضح من الدراسة الميدانية بجلاء حجم التكاليف المادية التي يتكبدها العريس، فمن الملاحظ أن الالتزامات المادية التي تقع على كاهل العريس تتجاوز بكثير التكاليف المادية التي تقع على كاهل أسرة العروس، وهذا ما يتجلى بوضوح في كلمات الحالة السابعة "العريس عليه الذهب وحجز النادي والفستان والكوافير والاستديو، العريس بياخذ العروسة يجيب لها الفستان والصندل، ويحجز الاستديو، ويشترى العصائر". كذلك تؤكد الحالة الثانية "عندنا هنا العريس عليه الكوافير

والفستان والاستديو، والعروسة النادي عشان المكان بيكون ضيق، أم العروسة بنتشيل النادي، والعريس عليه العربيات اللي هاتودي العروسة الكوافير". كذلك تحدد الحالة الخامسة الالتزامات المادية لأهل العروسة "أهل العروسة بيجوزوا لليلة الخطوبة وشراء الجاتوهات والبست". كذلك تبلور ذلك المعنى الحالة التاسعة "تطبخ يوم الشبكة تأكل العريس وأهله لو في البيت تجيب جاتوه، وبعد الشبكة تودي حلويات لأم العريس وساعات فاكهة بحوالي ألف جنيه". إذن من الواضح أن ثمة تكاليف مادية تتكبدتها الأسرتان (أسرة العريس والعروسة)، فالعريس يتحمل التكلفة المادية لشراء الشبكة وفستان العروس والكوافير ولوازمه والأستوديو والسيارات، هذا فضلاً عن نقطة الشبكة "المبلغ المالي" الذي يخصصه العريس كهدية للعروس، أما أسرة العروس فتتحمل تكلفة حجز قاعة الفرح وشراء الجاتوهات والعصائر لضيافة أهل العريس. ولاشك أن دور ربة الأسرة في تشكيل سلوك أسرتها وتكوين الاتجاهات الإيجابية أو السلبية وفقاً لما أدخلته من العادات والقيم بشكل غير مباشر مؤثر في صياغة الكثير من العادات المرتبطة بالزواج في مجتمع الدراسة (الخلي، 2009: 383). وهنا يشير زايد (2008) إلى أن التحسن الاقتصادي الذي طرأ على أوضاع بعض الفئات الاجتماعية في مصر مثلاً لم يؤد إلى تحسين أوضاع المرأة أو التخلي عن المعتقدات البالية، ومن هنا تأتي أهمية التركيز على ضرورة تغيير الوجود الثقافي جنباً إلى جنب مع تغيير الوجود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (زايد، 2008: 79).

#### • شراء الشبكة:

يتأثر سوق الذهب والمجوهرات كثيراً بمواسم الأفراح، سواء من حيث حجم المبيعات أو نوعية الشبكة التي يتم الإقبال عليها، وهي تختلف من فئة اجتماعية إلى غيرها. وعادة ما يشتري العريس في مجتمع الدراسة شبكة في المتوسط لا تقل عن 7000 جنيه.

وتختلف الآراء بين حالات الدراسة حول القيمة المادية لشبكة العروس، فهناك اتجاه بين حالات الدراسة يرى أن الشبكة غالباً ما تكون بالاتفاق بين أهل العريس وأهل العروس وتكون وفقاً للاستطاعة، وفي الغالب تكون عبارة عن (دبلة، ومحبس، وخاتم) بقيمة مادية تتراوح ما بين 4000-6000 جنيه، وهذا ما يتجلى في كلمات الحالة الخامسة عشرة: "تبع ما العريس يتفق، يعني تبع مقدرته، دبلة ومحبس وخاتم، أو فردتين غوايش وتوينز ودبلة وخاتم". إذن القدرة المادية للعريس محدد مهم لنوعية وقيمة الشبكة مصحوبة بموافقة أهل العروس. ويتجلى كذلك هذا المعنى بوضوح في كلمات الحالة السادسة عشرة: "كل واحد يجيب تبع مقدرته، يعني أنا أجيب بـ 14 ألف جنيه، جارتي تجيب بـ 6 آلاف جنيه، وفيه ناس بتجائر وتجيب تبع ما هي عاملة جمعيات أو على النقاط، والموضوع ده

ماشي عندنا دلوقتي، يعني عندنا جارتى جابت الشبكة على النقاط عشان أهل العروسة اتحكموا وطلبوا غوايش في الشبكة، راحت اشترت الشبكة على النقاط". أما الاتجاه الثاني السائد بين حالات الدراسة فيرى أنه من المهم أن يشتري العريس شبكة لعروسه تتكون بشكل أساسي من (دبلة، محبس، خاتم، غوشتين) وتتكلف هذه الشبكة ما بين 12-15 ألف جنيه. وهذا الأمر مرجعه إلى أسرة العروس ومقدرة العريس المادية، وهذا ما توضحه الحالة الثالثة عشرة: "فيه ساعات أم العريس بتكون حاطة في دماغها حاجة لو هاتجيب شبكة بنقول هاجيب شبكة، لو مش هاتجيب بنقول، ولو هما اتحكموا بتجيب على النقاط، ونقول الشبكة للعريس ومرجوعها للعريس، تقوله جبتي دي بتاعتك ماجبتش دي بتاعتك، وفي الغالب بالشكل ده كل التكاليف بتوصل إلى 20 ألف جنيه".

يستخلص من كلمات الحالات أن هناك طرقاً عدة لشراء الشبكة في مجتمع الدراسة، ومن هذه الطرق:

1. شراء الشبكة حسب القدرة المادية للعريس وبالاتفاق مع أهل العروس.
  2. شراء الشبكة بالأجل أو الاقتراض.
  3. شراء الشبكة من خلال عمل جمعية مسبقة مع الجيران.
  4. شراء الشبكة على النقاط، كما يسميها أهل القرية، بمعنى شراء الشبكة ثم التسديد من الفلوس التي يتم جمعها من النقاط في ليلة الخطوبة.
- وترى حالات الدراسة أن كثيراً من الزيجات تفشل من البداية عند الاتفاق على محتويات الشبكة وقيمتها، فإذا وافقت الأسرة على إمكانات وقدرات العريس المادية تمت الخطبة، وإذا لم يحدث توافق فشلت الخطوبة قبل إتمامها، مما يحبط الشباب ويدفعهم فيما بعد للعزوف. وتختلف تلك النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة الجارحي (2004)، التي أشارت إلى أن متوسط دخل هؤلاء الشباب لا يؤثر في معايير اختيارهم لشريكة الحياة أو تأخير الزواج أياً كان مستواهم الاقتصادي (الجارحي، سالم، 2004: 112).

#### • فستان الخطوبة:

يعد فستان الخطوبة من الأمور التي ينشغل بها الشباب عند إجراء مراسم الخطوبة، لما يتكبده من تكلفة مادية تتراوح ما بين 350-600 جنيه؛ نظير استنجاره فقط، وتوضح كلمات الحالة الرابعة التغيرات التي طرأت في مجتمع الدراسة فيما يتعلق بفستان الخطوبة: "فستان الخطوبة العريس وساعات العروسة لما تكون عائلية، لو العريس بخيل يسبها هي تشتري أو تأجر الفستان، زمان كنا بنسخته بقينا نأجره". يلاحظ من كلمات الحالة التحول الذي طرأ على التجهيز لفستان الخطوبة، فكان في الماضي يتم اقتراض الفستان من عروسة تم زفافها، الأمر الذي كان يقلل من التكاليف المادية لإتمام الخطوبة، ولكن في الوقت الراهن

ظهرت محلات متخصصة ومنتشرة بكثافة في المركز الحضري التابع له مجتمع الدراسة، ينفقون في أدواق وموديلات الفساتين، ويبالغ في القيمة المادية لتأجير الفستان. ولا يوجد خيار أمام العروسين غير الإذعان إلى تلك القيمة المادية واستئجار الفستان.

على الجانب الآخر، ينشغل الشاب كذلك بالبحث عن بدلة الخطوبة، التي في الغالب الأعم يحصل عليها عن طريق السلف من خلال أحد الأقارب أو الأصدقاء، وفي أحيان أخرى يتجه نحو تأجير البدلة، وتوضح ذلك كلمات الحالة الخامسة: "خطيب بنتي مأجرها بـ 120 جنيه، وده سعر تأجيرها عندنا، وفيه عريس بيشتري، وأكثرهم بيشتري ويعينها للفرح، وبعد الفرح يشحتها لأصحابه". سيارات الزفاف:

ينشغل أهالي مجتمع الدراسة عند زفاف العروس بعمل موكب من السيارات سواء السيارات الملاكي أو الأجرة التي تسير خلف سيارة العروس من أجل المباهاة والتفاخر. ومن ثم يتكبد العريس مبالغ مالية نظير استئجار سيارة الزفاف أو السيارات الأجرة التي تحمل المدعوين من أهل العريس والعروس لحضور الزفاف، وهذا المبلغ يتراوح ما بين 500 إلى 700 جنيه في المتوسط، تضاف بطبيعة الحال إلى تكاليف الزواج إجمالاً.

وأحياناً أخرى، يكمل العروسين احتفالهما بالزفاف بالذهاب إلى مدينة رأس البر، التي تبعد 25 كيلو تقريباً عن مجتمع الدراسة، مما يضاعف من الأعباء المالية التي يتكفها العريس، سواء بالزيادة المادية لتكلفة السيارات أو بمراسم الاحتفال برأس البر.

#### • مواسم الخطوبة:

لم تعد هناك مواسم للخطوبة في مجتمع الدراسة كما كان سابقاً، فقد كانت الخطوبة ترتبط بمواسم الصيف ومواسم الحصاد، سواء حصاد القمح أو القطن، كذلك هرباً من برودة الشتاء القارصة في مجتمع الدراسة، أما الآن فأصبحت الخطوبة في أي وقت ودون مراعاة مواسم محددة، وهذا ما توضحه الحالة الثالثة عشرة: "لأ عادي الوقتي بقى فيه أفراح وخطوبة في أي وقت، وفي رمضان بيعملوا في النادي، وفي الأعياد تاني يوم العيد. الأفراح والخطوبة كان الأول في الصيف يعني شهر 7، 8 وأول ما يجي شهر 10 ماتلقيش حد بيعمل فرح، لكن الوقتي عادي بيعملوا في أي وقت، يعني مثلاً لما يكون الأب فلاح يحدد فرح بعد المحصول، يقول لما يجي العريس يحدد يقوله: استنى لما أجمع المحصول قطن ولا رز ولا غلة". ويعود ذلك إلى المنطق الاستهلاكي، فقاعات الأفراح ومحلات تزبين السيارات.. إلخ لا يمكن أن تتوقف في الشتاء، إنما العمل مستمر طوال العام.

### • الهدايا التي يقدمها العريس للعروس:

تتعدد صور الهدايا التي يقدمها العريس للعروسة، بدءاً من اللحظة الأولى التي يتقدم لخطبتها وقراءة الفاتحة، للدرجة التي تصل إلى حد التفكير في تلك الهدايا وقيمتها المادية قبل الشروع في الخطبة، بل إن البعض من الشباب في مجتمع الدراسة يؤخر الزواج من أجل الاستعداد المادي الجيد، بحيث عندما يقرر الزواج تكون مدة الخطبة قصيرة؛ حتى لا يقع كثيراً في فخ شراء الهدايا، التي تتنوع ما بين هدايا مادية أو عينية. وهذا ما تبلوره الحالة الثانية عشرة: "من يوم ما يدخل البيت يتقدم للعروسة الخطوبة دلوقتي بقت ست شهور أو تسع شهور ما عدتس زي زمان كانوا يعدوا ثلاث أو أربع سنين، لكن دلوقتي العريس ما بيعدش". ومن هنا لا يفضل الشباب في مجتمع الدراسة امتداد فترة الخطوبة عاماً أو اثنين؛ حتى لا يتكبد عناء الإنفاق على هدايا الخطوبة.

كذلك تتعدد المواسم التي يقدم فيها الخاطب هدايا إلى عروسته، ما بين مواسم متعارف عليها في مجتمع الدراسة كعيد الأضحى وعيد الفطر والمولد النبوي...إلخ، هذا فضلاً عن بعض المناسبات الخاصة، كعيد ميلاد العروس، أو المشاركة ببعض الهدايا ومجاملات أهل العروس في بعض مناسبات الفرح والحزن والمرض.

ويلاحظ على مجتمع الدراسة، أن لدى سكانه قدرة على ابتكار كل ما هو جديد فيما يتعلق بتكاليف الزواج ومتطلباته وهداياه، وهذا ما توضحه كلمات الحالة الثالثة "الآن العريس هو اللي بيحسب روب الفرح، وروب الفرح غالي بـ 350 جنيه، وعلبة المكياج والصنديل والشنطة في عيد الحب وهدوم بمواصفات خاصة، وطقم خروج، وفواحة مسك، وساعة وأباجورة".

كذلك تقدم الحالة الرابعة وصفاً تفصيلياً للهدايا التي يقدمها الخطيب لخطيبته "يجيب بعد ما يخطب مباشرة طقم خروج أو روايح ومكياج أو خاتم ذهب في عيد ميلادها، أو لو واخدها بتتعلم لما تنجح يجيب لها ذهب أو عباية أو طقم خروج، والمواسم دي شيء أساسي هما خمس مواسم: المولد النبوي، رمضان، رجب وليلة الإسراء والمعراج يجيب ليها حلاوة ويعطيها فلوس، والعيد الصغير والعيد الكبير". وكل تلك المواسم والمناسبات تزيد من التكاليف المادية لمتطلبات الزواج في مجتمع الدراسة.

### 3.1 إعداد مسكن الزوجية:

مع الزواج وبداية الاستقلال الاقتصادي للأبناء عن أسرهم تظهر رغبة هؤلاء في العيش في سكن مستقل مع زوجاتهم، على العكس مما كان يحدث سابقاً عندما كان الابن يسكن مع عائلته في نفس المنزل، وهنا ظهرت مشكلة توفير هذا المسكن المستقل (فناوي، 1987: 64).



وعلى هذا الأساس، تعد شقة الزوجية من أبرز المعضلات التي تواجه الشباب عند الزواج في مجتمع الدراسة، فمن يمتلك شقة في بيت العائلة تختصر له زمناً كبيراً، وتقربه كثيراً من الزواج، وغالباً نجد أن الشباب المتزوجين حديثاً ولم يتأخروا في سن الزواج هم من يمتلكون في الأساس شقة بمنزل العائلة، الأمر الذي يوفر عليهم كثيراً القيمة المادية المرتفعة للإيجار والتي بلغت في المتوسط بمجتمع الدراسة 400 جنيه شهرياً.

ومع توفير شقة الزوجية، يبدأ الإعداد لتجهيز تلك الشقة كي تصبح صالحة لاستقبال العروس. ولاشك أن الإعداد لتجهيز شقة الزوجية يتطلب التجهيز بمواصفات خاصة من حيث الإضاءة وألوان الحوائط والكهرباء والديكورات. وهذا ما تعكسه كلمات الحالة العاشرة: "يبدأ يجهز الشقة بالبلاط والدهان والكهربة والسباكة والمطبخ الألومنيال دلوقتي لوحده بـ 10 آلاف جنيه كامل من كله، كان الأول ضلفة واحدة والرشاقة للمعالي وبس، دلوقتي بتدور مكان للكاسات والتقديم والأدراج، وضلفتين للخرين ومكان يتحط فيه المقشاش، وضلفة للفرن الكهباتي". وينجلي من كلمات الحالة مدى التعقد والرغبة الصارمة في تجهيز الشقة بمواصفات لم تكن متوفرة من قبل في مجتمع الدراسة، فصار هناك ديكورات وأثاث... إلخ. وأشارت في هذا الصدد دراسة إبراهيم (2009) إلى أن المستوى الاجتماعي الاقتصادي المنخفض لأسرة الشاب أو الشابة يرتبط بكيفية الإعداد لبيت الزوجية خصوصاً في المستويات الدنيا بالريف المصري (إبراهيم، 2009: 457). غير أن تلك النتيجة التي خلصت إليها الدراسة تختلف إلى حد كبير مع النتيجة التي استخلصتها الدراسة الراهنة، والتي توضح تجاوز تجهيز ومكونات بيت الزوجية الإمكانيات والقدرات المادية الحقيقية لأسرة الشاب أو الشابة في مجتمع الدراسة. وهنا تشير نتائج دراسة حكيم، عائشة (2011) إلى أن الشباب عندما يطمحون في بناء بيت يصطدمون بتزايد التكاليف الزوجية، مما يجعلهم عرضة لضغوطات عدة (حكيم، عائشة، 2011: 140)، وهذه النتيجة تتفق كثيراً مع ما توصلت إليه نتائج الدراسة الراهنة، والتي تعكس في مجملها الضغوط الاقتصادية الكبيرة التي تقع على كاهل الشباب في مجتمع الدراسة.

#### • مكونات الشقة وتجهيزها:

لم تعد مكونات شقة الزوجية يسيرة كما كان في السابق، فقد أصبح هناك مواصفات عديدة بدءاً من مواصفات المطبخ ومكوناته ومروراً بشكل الحمام، وشكل النجف والإضاءة في الشقة، كذلك مواصفات الأثاث والموبيليا. وتوضح الحالة الحادية عشرة مثلاً واحداً لستائر الشقة كما تتكلف الآن "وبراق الستائر بـ 4000 و 5000 جنيه اليوميين دول بيعملوا البراق ماعدش حد بيعمل ستاير". ولنتأمل في هذا المثال، فقد كان سابقاً يكفي فقط بتصميم يسير لنوع محدد من القماش ليصير ستارة لشباك ما أو مدخل غرفة، أما الآن فصارت الستارة تصمم عند متخصص في فن إعداد الستائر وبمواصفات خاصة نوعية، وأقمشة خاصة تتجاوز تكلفتها المادية 4000 جنيه.

وتوضح الحالة السابعة وصفاً دقيقاً لمكونات أثاث الشقة الذي يتفق عليه في الغالب الشباب في مجتمع الدراسة عموماً أوضة نوم كلاسيك سادة خالص بس غالي، التسريحة مفتوحة من تحت خالص، كلها قويمه خشب وعمودين نازلين ورخام مكان الازاز اسمه ازاز مرخم، ونيش واحد اسمه بار، ومن افترى بلدنا بيجيبوا النيشين والبار من وسع الشقة، وأوضة الأطفال معها كومودينو وتسريحة صغيرة للأطفال، والسفرة كمان الفرصة كلها ازاز".

### • التكلفة المادية النهائية لتجهيز شقة الزوجية:

تتجاوز التكلفة المادية النهائية لتجهيز شقة زوجية مبلغ 100 ألف جنيه، ويعد هذا مبلغاً ضخماً لشباب لا يزال يبدأ حياته العملية، الأمر الذي من شأنه أن يؤخر إتمام عملية الزواج، بل ويؤخر من خطوة الارتباط من الأساس. وتوضح الحالة التاسعة تفاصيل هذا المبلغ "100 ألف بالجهاز والتشطيب لو الشقة 3 أوض الكبيرة، وتتكون تكلفتها كبيرة عن شقة وأوضتين وصالة. الخشب لوأحده الأوضة الكبيرة بـ 10 آلاف جنيه بيضة مادهنتش، والأوضة الصغيرة الأطفال 4000 جنيه ، والسفرة 4000 جنيه بالنيشين، وبيدهنوا بـ 9000 جنيه و8 ونصف، والقطن بـ 10 آلاف جنيه بنجيب 6 قناطير، والستائر بـ 6 آلاف جنيه أو 7 آلاف جنيه لو الشقة كبيرة بقماشها وبرقعها، والنجف لوحده بألف ونص". يستخلص من كلمات الحالة أن ثمة بنود إنفاق كثيرة ومتعددة يتكبدها الشاب المقدم على الزواج حتى ينتهي من الإعداد لشقة الزوجية بدءاً من المحارة والسباكة والكهرباء والدهان، بمعنى أساسيات الشقة، ثم البحث عن تأثيث الشقة، لتأتي حجرة النوم الأساسية، وحجرة نوم الأطفال، والسفرة، والقطن، والستائر، والنجف، والمطبخ الألوميتال.

وتوضح كلمات الحالة الثالثة عشرة التكاليف المادية التي تكبدها ابنها في تأسيس شقة الزوجية "ابني محمر شقته بـ 4000 جنيه من ثلاث سنين، لو جه يحمرها الآن عايز بس مون بـ 10 آلاف جنيه وبلاط بـ 6 آلاف جنيه ده غير المصنعية، والنقاشه بـ 10 آلاف جنيه بالمون والنجارة بـ 5 آلاف جنيه، والسباكة طقم الخلاطات بـ 3000 جنيه صينية وقاعدة وحوض وخلطات وفلتر، ده غير السيراميك بـ 10 آلاف جنيه، ده غير السقف والكرانيش وبيت النور".

### 3.2 جهاز العروس:

نستعرض في هذا المحور من الدراسة أنواع السلع والأجهزة التي يرى العروسان وجوب توفرها في بيت الزوجية الجديد، الذي أصبح من الشروط الأكثر انتشاراً في عقود الزواج في الوقت الراهن. إضافة إلى غرفة النوم، تشتري العروسة أثاث الصالون لاستقبال الضيوف، وهو عبارة عن قطعة كنب كبيرة وأربع قطع صغيرة ومتوسطة وطاولة صغيرة. وتعود أسباب تفاوت واختلاف أسعار الأثاث إلى نوعية الخشب وعدد القطع والديكورات الجمالية والجهد المبذول ومدى الجودة والإتقان في صناعتها وشهرة المحل الذي يبيعهها أو الصناعي الذي يقوم بتصنيعها.

وتبدأ الأسرة مبكراً في التفكير في التجهيز للبنات، وذلك منذ نعومة أظافرها، وذلك من منطلق أن البنات يكبرن سريعاً، ومن ثم تشتري أساسيات الجهاز منذ أن بلغت البنت عشر سنوات، وتبدأ الأسرة في شراء الصيني وأطقم السراير وأطقم التيفال... إلخ. وتوضح ذلك كلمات الحالة الرابعة: "فيه اللي مجهز بناته من بدري أوي من أول ما خلصت الابتدائية، وفيه اللي بيجهز لما البيت تخلص المدرسة تبدأ تعين الأم لها هدموم وتجهز وتشتري حاجات، ولو معاها فلوس تجيب جهاز العروسة كله". كذلك توضح الحالة الخامسة ذلك المعنى "أوقات لما تبلغ تبدأ الأسرة تجهز، وفي ناس بتقول لما تتخطب أو لما تبلغ نجيب حاجة بحاجة، وأوقات لما بيكون أبوها مسافر بيحج من الخارج يقول هناك أنصف، لما تتخطب بيحجوا واحدة واحدة لحد يوم العزال بيكون عزالها كامل من كل شيء أدوات كهربائية وكل شيء، وفي ناس تقول لا يحجوا الحاجات الجديدة؛ لأنني كل يوم بيطلع جديد أحدث، وفيه ناس بيجهزوها قبل الفرحة بشهر لأنهم بيكونوا محوشين فلوس ليها".

وتستكمل الأسرة كذلك جهاز العروسة، خاصة الجزء المتبقي من الجهاز المرتبط بالأثاث كالصالون والأنتريه، بعد مراسم الخطوبة مباشرة، وهذا ما يتجلى بوضوح في كلمات الحالة الثانية: "أول ما العروسة بتتخطب بيكون أول حاجة متفقين العروسة عليها سواء صالون أو أنتريه جاهز أو متفصل، بيدأو يحجوا الخشب ويجهزوا لأنني بياخد وقت ومبلغ لحد يوم الفرحة، أما يكون جاهز ده الناس اللي يكون دخلها ضعيف، وفي ناس بتشتري الصالون السوقي جاهز قبل الفرحة مباشرة".

وتوصف الحالة التاسعة بشكل تحليلي لنوعية جهاز العروس "الصيني والحل الاستنلس والتيفال والسيراميك والمشجر اللي هو غطاها أزاز وقلبه تيفال، والألمونية، والأجهزة الكهربائية، والصالون، والكاسات، وأطقم الشربات والطقم الحراري، وطقم السمكة الفرنساوي، وطقم التوزيع التيفال". وتزيد على ذلك الحالة السابعة "العروسة عموماً بتشيل كل حاجة في البلد، بتكون أولاً حاجات المطبخ: ثلاجة وغسالة أتوماتيك ونصف أتوماتيك، بوتاجاز، الميكرويف، فرن الخبز، الأنبوية، الأدوات المنزلية، الكوبيات، الحلل بأنواعها: فطوة، شورمات، سيراميك، تيفال، الصيني بأنواعه: الأكروبال، والبيركس، وأطقم الشربات والكوبيات، والكاسات، والفرش، والبطاطين، واللحفة فابير، ومفارش أسباني وملايات سادة ومنقوشة وفوط وسجاد وأنتيكات وفاطات". من يتأمل هذا الجهاز يلمس أن هناك نوعيات محددة تستهدفها الأسرة في مجتمع الدراسة، فالمفارش أسباني، وأطقم المطبخ فرنساوي، والأكروبال مكسيكي، هذا فضلاً عن الأنتيكات... إلخ. ولاشك أن تلك المتطلبات تعكس التحولات والتغيرات التي أصابت مجتمع الدراسة، فلم تعد تلك هي القرية التي تتميز بتطلعات منخفضة ترتبط بمستوياتها المعيشية، ولكن العكس، صارت القرية مجتمع الدراسة تتجاوز في كثير من الأحيان متطلبات الزواج في مدينة حضرية كبرى، وربما يكون

السبب في ذلك الرغبة في إثبات الذات والتفاخر، هذا فضلاً عن موجات الهجرة إلى دول الخليج والدول المجاورة، وما صاحبها من ارتفاع في مستويات المعيشة لبعض سكان القرية.

كذلك تقدم الحالة الثالثة وصفاً آخر لجهاز العروس "الصواني الملامين والاستانلس، وصواني التقديم والأكروبال والمكسيكي وطقم العشا وطقم الشاي والجاتوه والخشاف وحافظة الثلجة، وماجات المية، وماجات الشاي، وأطقم شربات، وكاسات الطقم بيدي الألف جنيه، وأطقم السراير 10 كبار، و10 صغار، و40 فوطة، والمفارش، والدريبيات والكبريتيات الفاير، والمفارش القטיפية وثلاث ألحفة فاير و3 مفارش أسباني، ومفارش المراتب و3 بطاطين، و3 دربيات الواحد بـ 1750 جنيه".

وإذا ما تأملنا التكاليف المادية لشراء جهاز العروس، نلمسها في الحالة العاشرة: "أقل حاجة 150 ألف جنيه، دي الأجهزة الكهربائية بـ 16 ألف جنيه اللي هي ثلاجة وبيوتاجاز وغسالتين: أتوماتيك وعادي، والديب فريزر، والشاشة، والمروحة، والمكوى، والمكنسة، والفرن أبو كهرية، والمفارش، والبطاطين بـ 10 آلاف جنيه، والصيني بـ 20 ألف جنيه، والصالون من 15 إلى 20 ألف جنيه، والسجاد بـ 8 آلاف جنيه". ويلاحظ على نوعية تلك الأجهزة تجاوزها بكثير الأساسيات، والبحث عن الكماليات والرفاهية، حيث الديب فريزر، والميكرويف.... الخ.

إن المبالغة في جهاز العروس لم يكن جديداً على تاريخ المجتمع المصري، فثمة بعد تاريخي يفسر تلك المبالغة، فإن مصر قد عرفت في عصورها الإسلامية بذخاً وترفاً في نفقات الأعراس بشكل مبالغ فيه، كما ترصده الوكيل (2001) فنقول: "اعتاد المماليك المغالاة في قيمة المهور وخاصة في تجهيز بنات السلاطين والأمراء بمبالغ طائلة تزيد أضعافاً مضاعفة عن قيمة المهر المقبوض، وقد اشتمل جهاز العروس على أثاث للمنزل تنوع بين أسرة ومفارش وناموسيات ومخدات ومراتب ودكك وأرائك وشلت، بالإضافة إلى سلالم للصعود، ودكك وكراس للجلوس وصناديق لحفظ الملابس وحاجيات المنزل، والحشايا والنمارق والمدورات والتمكآت التي تنتشر في أرجاء المنزل. كما أن تجهيز العروس بالأطقم من أوان وأدوات المطبخ لم يكن وليد العصر الحديث بل كانت عروس مصر المملوكية تجهز بطاقم دكك من فضة ونحاس أبيض وخشب مدهون وصيني وبلور، بالإضافة إلى ملابس متنوعة للمنزل وخارجه، وأغطية للرأس وأدوات تجميل من مكاحل ومراود وغيرها". وتؤكد في كتابها أن المغالاة والأبهة قد وصلت إلى غايتها في العصر العباسي والطولوني والإخشيدي في مصر.

وعلى الجانب الآخر، فإنه في حالة عجز الأسرة عن تجهيز البنت بكل المتطلبات الزوجية السائدة في مجتمع الدراسة، فإن الأهل والأقارب يقومون بدور مهم في هذا الصدد، وذلك عن طريق تجميع مبالغ مالية موجهة لهذه الأسرة كي تتمكن من شراء الجهاز المطلوب، أو في المقابل البعض من الأقارب يقدم

المساعدات على شكل عيني، من خلال شراء الثلاجة أو الغسالة أو السجاد... إلخ. كذلك أشارت دراسة ابن عسكر (2007) إلى آلية مهمة لمواجهة ارتفاع تكاليف الزواج، التي تجلت في مساعدات الجمعيات الأهلية في التخفيف من تكاليف الزواج، ومن ثم مساعدة الشباب على تمكينهم من الزواج عبر الدعم المادي المقدم لهم من هذه الجمعيات (بن عسكر، 2007: 1170).

#### 4.1. قائمة المنقولات:

تعد قائمة المنقولات إحدى المظاهر المادية للزواج في مصر، فهي الأكثر شيوعاً في الحضر والريف، وهي ذات تأثير اجتماعي واضح في طرفي الزواج الشاب والفتاة، بل على أسرتهما أيضاً بما تضيفه على كاهل طرفيه والأسرتين من أعباء مادية ومسئوليات اجتماعية وما يترتب عليها من جوانب قانونية، بل إن قائمة المنقولات قد تكون سبباً في عدم إتمام الزواج، وقد تتسبب في فشله إذا بالغ في شروطها أحد الطرفين (بدر، 2009: 313).

وتكتسب قائمة المنقولات قيمتها من خلال قوة العرف والتقاليد الاجتماعية التي تقف خلفها بوصفها إرثاً يحمل فيما يحمل فيما قد لا تكون هي الأساس المهم في إتمام الزواج من عدمه وتنعكس مظاهرها المادية على الزواج نفسه، إذ يدخل الطرفان في صراع مادي - في أثناء الاتفاق على تأسيس بيت الزوجية - كما يترتب عليها في كثير من الأحيان الإحساس بعدم الثقة وانعدام الطمأنينة وربما غياب الود بين أسرتي العروسين، مما ينعكس على تكوين الأسرة بوصفها علاقة اجتماعية لا بد لها من توافر أواصر الود والمحبة والتفاهم (بدر، 2009: 313).

ويرجع تاريخ قائمة المنقولات إلى العهد الفرعوني. فقد أثبتت الوثائق وجود القائمة في عهد الأسرة السابعة والعشرين في عهد الملك "دار الأول". ويرجع تاريخ الوثيقة إلى السنة الخامسة من عهده، وكانت بخصوص العروس "تسن حور" والتي كتب لها عريسها "ثلاثة مكابيل من الفضة"، فإذا طلقها يدفعها لها ثانية كما يعطيها ثلث ما يكسبه كله في أثناء حياته بما في ذلك دخله من مهنته وكانت السقاية. ولكن عقود الزواج بالمعنى الحقيقي لم تظهر بصورة بارزة عند الفراعنة إلا في العهد البطلمي أو ما قبله بقليل (بدر، 2009: 313).

ومن ثم، تعد قائمة المنقولات بنياً أساسياً من بنود الزواج، وهي أداة أساسية لحفظ حقوق الزوجة. وتختلف القيمة المادية لقائمة المنقولات من منطقة إلى أخرى في المجتمع المصري، فالقيمة المادية لقائمة المنقولات في الحضر تختلف عن القيمة المادية لقائمة المنقولات في الريف ومجتمع الدراسة نموذج لذلك، حيث بلغ متوسط القيمة المادية لقائمة المنقولات ما بين 120 - 150 ألف جنيه.

وتلخص كلمات الحالة الحادية عشرة حجم التكلفة المادية الضخمة المبالغ فيها التي تتكبدها أسرة العروسة من أجل تجهيز العروس القائمة بتوصيل إلى 100 ألف و 150 ألف جنيه؛ لأنني الوقتي بيحيوا حاجات كثير، والوقت غير زمان، الحاجة بقت الطاق طاقين، والناس بتجيب الحاجة تجهز عروستين، والناس

تبقى خارجة مديونة وهما اللي بيعملوا في نفسهم كدة، بيحبوا الحاجة مرتين، بيحبوا على بعض، وبيحبوا أكثر من بعض، وأصل الحاجة متعانة ومحطوطة في النيش ما بيعملش بيها حاجة أصلاً". ويستخلص من كلمات الحالة معاني في غاية الأهمية، أولها أن أهالي مجتمع الدراسة يتدعون ويتفنون في الاستعراض والمباهاة في شراء الكثير من الكماليات التي ربما لا تستخدم طيلة عشر سنوات كاملة، ولكن الهدف منها إثبات وجود الأسرة والتفاخر، الأمر الثاني، وهو وقوع الأسرة في فخ الديون المتراكمة التي تظل الأسرة تتكبد معاناة تسديد فوائدها سنوات وسنوات، والعامل المساعد على هذا الإجراء المحلات التجارية التي انتشرت في القرية والمراكز الحضرية المتاخمة والتي تبيع جهاز العروسين بالتقسيط المريح مع الحصول على هامش ربح مرتفع، وهذا ما يتبلور في كلمات الحالة السادسة: "اللي مقتدر بيحب الجهاز كاش، واللي شغال باليومية أو حالته تعبانة يروح لواحد بتاع أدوات منزلية يمضي على وصلات أمانة وشياك ويبقى عارف الحاجة ثمنها مرتين يعني الضعف عشان قسط بس مافيش طريقة تانية إلا دي عشان يستر بنته ويجوزها، ولما يكون وراها أختها مايرضاش بجوزها إلا ما يخلص قسط الأول، ولو ساعات بتزقن معاه ويتضيق عليه وعنده حنة أرض يروح بيعها". تلخص كلمات الحالة أنه لا يوجد هناك مفر من شراء كل الكماليات الخاصة بجهاز العروسة، سواء بالشراء بالأجل والسداد بأقساط مريحة بأضعاف الثمن الحقيقي للسلعة، أو عن طريق بيع أحد ممتلكات الأسرة من الأراضي وخلافه، كذلك أشارت الحالة إلى نقطة جذيرة بالاهتمام وهي أن تكاليف الزواج المبالغ فيها ربما تتسبب في زواج مبكر للبنات الأولى، غير أنه سيترتب عليها حتماً تأخر الثانية؛ نتيجة انشغال الأسرة بتسديد ديون الزيجة الأولى. وأشارت في هذا الصدد دراسة الأمريكياني (2012) إلى أن المبالغة في تكاليف الزواج والشروط الثقيلة جعلت من العروس سلعة تجارية وميداناً للتفاخر والمزايدات، وهي سبب في ازدياد أعداد العوانس والعزاب. كما أن المغالاة في تكاليف الزواج تجر الزوج وأهله للدين وتحمل أعبائه، وتوقعه في مزيد من الاستدانة لسنين طويلة. وإذا كانت المغالاة في تكاليف الزواج سبباً لإعراض كثير من الرجال والشباب عن الزواج، فإنها بعد الزواج ربما تكون سبباً للمشاكل والشقاق والخلافات الزوجية، وربما جرت إلى الطلاق ومشاكل الانفصال (الأمريكاني، 2012: 136).

### 5.1 تكاليف ليلة الزفاف:

توضح الدراسة الميدانية ارتفاع التكاليف المادية لإتمام ليلة الزفاف، التي يتكبد معاناتها في الغالب العريس وحده، فهو من يتحمل تكاليف حجز قاعة الفرح بما تتطلبه من مكونات: مشروبات وعصائر، ودي جي، وفيديو وتصوير... إلخ، وحجز كوافير العروس، وكذلك القيمة المادية لاستئجار فستان العروس، والاستديو، وسيارات الزفاف... إلخ. ولتدبير تكاليف هذه الليلة، أو كما يسميها البعض "ليلة العمر"، فإن العريس يلجأ إلى أكثر من طريق:

- الأول: الاستدانة، بقصد توفير المتطلبات المادية الباهظة لإتمام ليلة الزفاف، ثم يقوم ببيع شبكة الخطوبة بعد إتمام الفرح لتسديد بعض من ديونه.
- الثاني: السفر إلى الخارج، يسعى البعض من الشباب إلى السفر إلى الخارج بقصد جمع النفقات المادية اللازمة لإتمام الزواج.
- الثالث: الادخار، يسعى البعض من الشباب إلى اللجوء إلى الادخار من أجل إتمام ليلة الزفاف، ولكن هذا الإجراء يؤخر كثيراً من إتمام هذه الليلة.
- الرابع: مساعدة الأسرة الممتدة، ويتم ذلك عبر بيع قطعة أرض ملك للأسرة والإسهام بثمنها في إتمام ليلة الزفاف وتجهيز شقة الزوجية.

#### • فستان ليلة الزفاف:

تشير الدراسة الميدانية إلى ارتفاع التكلفة المادية لفستان الزفاف، الأمر الذي يدفع الجميع لاستجاره، وإن كانت القيمة الإيجارية لفستان الزفاف ترتفع أكثر من القيمة الإيجارية لفستان الخطوبة. وهذا ما توضحه الحالة الرابعة عشرة: إيجار الفستان بـ 600 جنيه، والشراء بألفين، وهنا يبأجروه ماعش حد بيشتري عشان غالي، إذا كان التأجير بـ 600 جنيه وساعات صعب إيجاره ولكن لازم يبأجروه". وغالباً ما يتم استئجار فستان الفرح، قبل الفرح بشهر على أقل تقدير، حتى يتسنى للعروس حسن الاختيار، هذا فضلاً عن اتساع المعروض من فساتين الأفراح، قبل حجزها، خاصة في مواسم الأفراح في الصيف وقبل الأعياد. وتسهم بعض المحلات المتخصصة في تأجير الفساتين (أتليه) التي صارت منتشرة بكثافة في القرية أو المراكز الحضرية المتاخمة في رفع القيمة المادية لاستئجار فستان الزفاف، بل فرض أذواق محددة على العروسين.

#### • بدلة الزفاف:

يحاول العريس استثمار بدلة الخطوبة واستخدامها في يوم الزفاف، أو على أقل تقدير استئجار بدلة جديدة بقيمة مالية تتراوح ما بين 250-350 جنيه، حتى يتمكن من الإنفاق على باقي متطلبات ليلة الزفاف.

#### • كوافير العروس:

إن كوافير العروس في ليلة الزفاف له مواصفات خاصة تختلف كثيراً عن الاتفاق على التزيين لليلة الخطوبة. حيث إن التزيين لليلة الزفاف يتطلب مجهوداً مضاعفاً ويتطلب كذلك مواصفات خاصة، تصل في بعض الأحيان إلى أن يدفع العريس القيمة المادية للكوافير نظير التزيين لمرة واحدة، حيث تذهب العروس في ليلة الحناء من أجل التزيين وارتداء فستان بمواصفات خاصة تقوم كذلك باستجاره، مما يزيد من الأعباء المادية على العريس. أيضاً يتطلب من الكوافير في ليلة الزفاف تغيير لون شعر العروس أو استخدام مواد خاصة لفرد الشعر لمدة ستة أشهر وهكذا، وهو ما يتجلى في كلمات الحالة السابعة عشرة: 750 أو 800 جنيه سوبر لوكس لو هتعمل شعرها أصفر تعمله، ونواق العروسة

هما يجيبوا الطرح وهم عليهم الأكسورات". بل وربما تتجاوز تكلفة تزيين العروس في ليلة الزفاف أكثر من 1500 جنيه.

#### • أستوديو التصوير:

إن التصوير في ليلة الزفاف يختلف بشكل كلي عن التصوير في ليلة الخطوبة، حيث تنتفن أستوديوهات التصوير في القرية وخارجها في استئراف العريس والحصول على أعلى عائد مادي من خلال هذا التفنن، سواء باستخدام الخدع في التصوير، أو إخراج ألبوم الصور بشكل فرعوني أو خشبي... إلخ، مما يرفع القيمة المادية للتصوير للحد الذي يصل معه حجز الأستوديو يوم الزفاف إلى 1000 جنيه. وتوضح هذا الشأن الحالة الثانية عشرة: 950 ويعد الألف، طالع معاه البرواز، أو ساعة ومج ومخدة عليهم صور العريس والعروسة، وفيه سلسلة قلب فيها الصور تبع مقدرة العريس، ولازم طبعاً يبقى عامل ميزانية". وهذا الوضع الجديد المتأنق في التصوير لم يكن متوفراً من قبل، أما الآن فهناك رغبة عارمة في التصوير الفخم ليلة الزفاف من أجل المباهاة والتفاخر بالصور الفاخرة واللقطات المزوجة بالخدع الفنية والإخراج الفني المبههر.

#### • سيارة الزفاف وتزيينها:

يستأجر العريس سيارة الزفاف بمواصفات خاصة، ولون مميز، ثم يقوم بتزيينها في محل تم افتتاحه خصيصاً في القرية من أجل ذلك الموضوع، وهذا المحل منخصص في تزيين سيارات الزفاف، وكل متعلقات ليلة الزفاف سواء الذي جي أو الفيديو أو الليزر. وتتحدد القيمة المادية لتزيين سيارة الزفاف في المتوسط ما بين 150-250 جنيه، وذلك وفقاً لمتطلبات التزيين التي يطلبها العريس من المحل المخصص لذلك، هذا خلاف القيمة الإيجارية لسيارة الزفاف والتي تصل إلى 500 جنيه. ومن الثقليعات التي كتب لها النجاح عملية تزيين سيارة العروسين بالورود والألوان وعبارات رنانة مثل الحروف الأولى من أسماء العروسين... إلخ.

#### • حفلة الزفاف:

تتخذ حفلة الزفاف شكل الإعلان الموجه إلى المجتمع والمتضمن أن أحد الأفراد قد تزوج إحداهن، رغم أن الزواج الشرعي قد تم عند كتابة العقد. وعلى الرغم من أن هناك غالباً فترة تفصل بين كتابة العقد وبين حفلة الزفاف، التي تبلغ في متوسطها أسبوعاً أو عشرة أيام في مجتمع الدراسة، فإنه يظهر أن المجتمع لا يعترف بهذا الزواج إلا إذا أقيم حفل الزفاف، حيث يحضره أفراد المجتمع ويشاركون فيه حسب العادات والتقاليد المتبعة في هذه المناسبة (قناوي، 1987: 64). ونظراً لتعدد المجتمع وظهور طرق جديدة للإعلان عن الزواج، فإن تقاليد الزواج قد أصابها بعض التغير، الأمر الذي ضاعف من الأعباء الاقتصادية في التجهيز للزواج.

وفي مجتمع الدراسة، يتم حجز قاعة الفرح قبل يوم الزفاف بشهور، لاسيما في موسم الصيف وموسم الأعياد. خاصة أنه لا يوجد في القرية سوى



#### أثر ارتفاع تكاليف الزواج في تأخر سن الزواج

مكانين لعقد الأفراس، الأول: دار مناسبات القرية، والثاني قاعة خاصة بمركز شباب القرية. غير أن البعض الآن اتجه نحو استئجار قاعات خارج القرية سواء في المركز الحضري التابع له مجتمع الدراسة (كفر سعد) أو حتى الحجز في المراكز الحضرية المتاخمة للقرية كمركز فارسكور، وأحياناً يتجه البعض نحو استئجار قاعة في مدينة رأس البر الساحلية. وتوضح هذه المعاني الحالة الثامنة: قبل الفرح بشهور، يعني أنا ابني حجز لفرجه قبل منه بـ 3 شهور، وبيدأ سعر القاعة من 350 جنيه ده العادي خالص، فيه بقى تجهيزات في القاعة، زي دي جي ودخان وفيديو وإضاءة، والعريس هو طبعا اللي بيشتيل القاعة في الفرح يعني بيدفع تمناها، وأصلاً الفرح مش زي الخطوبة يعني كل حاجة بتزيد في سعرها". ولاشك أن القيمة المادية لقاعة الفرح تختلف من مكان إلى آخر، فمثلاً القيمة المادية لاستئجار القاعة في مجتمع الدراسة لا تتجاوز 400 جنيه رسوم حجز القاعة فقط، في حين تتجاوز القيمة المادية لاستئجار القاعة في المركز الحضري التابع له مجتمع الدراسة 5000 جنيه، أما القيمة المادية لاستئجار القاعة في مدينة رأس البر تتجاوز 10000 جنيه. وكل هذه التكاليف بطبيعة الحال يتحملها العريس.

وتشير الحالة السادسة عشرة إلى متطلبات قاعة الأفراس "البست والليزر والبلالين، الفيديو والدي جي، وطبعاً حجز الدي جي والفيديو والليزر ده بره النادي بحوالي ألف وشوية، المشروبات 10 أو 20 كرتونة بست بحوالي 400 جنيه، أما في رأس البر بيبقى بقى جاتوه وشيكولاته وكانز بتعدي الـ 10 آلاف جنيه".

#### 4 تأثير ارتفاع تكاليف الزواج في تأخر سن الزواج بمجتمع الدراسة:

يسلط هذا المحور من الدراسة الضوء على تأثير ارتفاع تكاليف الزواج في تأخر سن الزواج بمجتمع الدراسة من خلال ثلاثة متغيرات أساسية من متغيرات اقتصاديات الزواج، وهي: تكاليف تجهيز مسكن الزوجية، تكاليف شبكة الخطوبة، تكاليف مستلزمات الزفاف.

##### الجدول رقم (1)

تكاليف تجهيز مسكن الزوجية وانعكاساتها على تأخر سن الزواج بمجتمع الدراسة

| م | العبرة  | نسب الاستجابة |         |         |         |         | المتوسط | المعيار |
|---|---|---------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
|   |   | المتوسط       | المتوسط | المتوسط | المتوسط | المتوسط |         |         |
| 1 | يتطلب تجهيز مسكن الزوجية توفير كافة الكماليات سواء من حيث الديكورات والإضاءة والنحف والنقاشة وأحدث أطقم الحمامات. | 46.           | 25.     | 11.     | 12.2    | 4.8     | 1.322   |         |
| 2 | أصبح حجم الشقة وعدد الحجرات أحد المعايير الأساسية للموافقة على الزواج بالقرية.                                    | 25.           | 19.     | 15.     | 30.1    | 10.3    | 1.542   |         |
| 3 | تجهيز مسكن الزوجية يتطلب توفير مبلغ مالي يتجاوز قدراتي المادية المحدودة.  | 27.           | 34.     | 10.     | 11.3    | 6.1     | 1.447   |         |
| 4 | هناك صعوبة في الحصول على مسكن الزوجية في القرية؛ نظراً لارتفاع الإيجارات بشكل مبالغ فيه.                          | 46.           | 16.     | 13.     | 13.7    | 10      | 1.551   |         |
| 5 | لا يرحب بالشباب الذي يتزوج في بيت العائلة،  | 21.           | 25.     | 10.     | 18.9    | 24.     | 1.114   |         |

| م | العبارة                          | نسب الاستجابة |            |            |            |            | الانحراف المعياري |
|---|----------------------------------|---------------|------------|------------|------------|------------|-------------------|
|   |                                  | تبدأ رفقاً    | تبدأ رفقاً | تبدأ رفقاً | تبدأ رفقاً | تبدأ رفقاً |                   |
|   | أو يسكن مع الأسرة في مسكن مشترك. |               |            |            |            |            |                   |
|   | المتوسط                          | 7             |            | 2          |            |            | 3.03              |
|   |                                  |               |            |            |            |            | 1.762             |

تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى تكاليف تجهيز مسكن الزوجية وانعكاساتها على تأخر سن الزواج بمجتمع الدراسة، حيث يتبين من بيانات الجدول أن المتوسط العام للموافقة على عبارات هذا الجدول بلغ 3.03 والانحراف المعياري 1.762 وهذا يعكس الميل الواضح لموافقة أفراد العينة على مجمل عبارات هذا المحور، التي تعكس التأثير الواضح للتكلفة المادية الضخمة لمسكن الزوجية في تأخر سن الزواج. وهذا ما يتفق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة أمين (2013) والتي أشارت إلى أن المهور الخيالية وطلبات الأهل التعجيزية وتكاليف الزواج الباهظة وعدم قدرة الشباب عليها تسهم في تأخير سن الزواج (أمين، 2013: 328). ويلاحظ من بيانات الجدول أن هناك أمرين أساسيين مرتبطين بمسكن الزوجية يعدان عقبة كئوداً تواجه الشباب في مجتمع الدراسة ويسهمان في تأخير سن الزواج، الأولى: صعوبة الحصول على مسكن الزوجية في القرية؛ نظراً لارتفاع الإيجارات بشكل مبالغ فيه وذلك بنسبة موافقة بشدة بلغت 46.3% ومتوسطاً حسابياً 3.9، وهذا يعني أن أزمة السكن في مجتمع الدراسة تسهم بشكل أو بآخر في تأخير سن الزواج، الثانية: يتطلب تجهيز مسكن الزوجية توفير كافة الكماليات سواء من حيث الديكورات والإضاءة والنقاشة وأحدث أطقم الحمامات، وذلك بنسبة موافقة بشدة 46.2% ومتوسطاً حسابياً 3.8، ويعكس هذا الثقافة السائدة في مجتمع الدراسة المتعلقة بتجهيز مسكن الزوجية، فلم يعد من المقبول في مجتمع الدراسة الزواج في مسكن زوجية بسيط مكون من الأساسيات فقط، بل صار هناك تطلع محموم إلى كل ما هو حديث وغالي الثمن، وذلك من منطلق التفاخر وحب الظهور، وهذا ما أظهرته كلمات الحالة السابعة عشرة بجلاء "شقة بنتي لازم تكون على أحدث شيء، ماينفعش حد يقول شقة بنتي أقل من أي حد ثاني، لازم تشعر فعلاً أنك في شقة عروسة". ولاشك أن هذا التفكير، وتلك المتطلبات والكماليات تتجاوز القدرات المادية للشباب من أفراد العينة الذين لا تتجاوز دخولهم 1000 جنيه. هذا، وقد كشفت دراسة خضر وعبد العاطي (2009) عن أن الضغوط الاقتصادية المتعلقة بالزواج مثل المغالاة في المهر والشبكة وتجهيز مسكن الزوجية يؤخر من زواج الشباب، وذلك بسبب بعض عادات وتقاليد المجتمع التي تنصف بالبذخ والتفاخر أحياناً (خضر، عبد العاطي، 2009: 4409). كذلك أوضحت دراسة فناوي (1987) أن ارتفاع تكاليف الزواج هو من أكثر المعوقات تأثيراً في الشباب عند إقدامهم على الزواج في كل من مصر والبحرين. ولعل مرجع ذلك إلى ارتفاع المهور خصوصاً في البحرين،

#### أثر ارتفاع تكاليف الزواج في تأخر سن الزواج

وتكاليف الزواج وارتفاع أسعار الأثاث إلى جانب النظرة الاستهلاكية والمظهرية عند كثير من الأسر والبحث عن الأثاثات المعمرة الضخمة الغالية الثمن والتظاهر في حفلات الزفاف والاستعداد للعرس، كل ذلك يمثل أهم المعوقات الاقتصادية التي تقف أمام الشباب إزاء الزواج (قناوي، 1987: 84).

على الجانب الآخر، لا يفضل الشباب، وخاصة من الإناث، الزواج في بيت العائلة، أو يسكن مع الأسرة في مسكن مشترك، وبلغت نسبة غير الموافقة بشدة 24.7 %، وهذا الأمر يضاعف من أزمة الزواج في مجتمع الدراسة. ففي مقابل صعوبة الحصول على مسكن زوجي مستقل، هناك رفض لفكرة الزواج في بيت العائلة، ومن ثم لا يوجد خيار أمام الشباب سوى العزوف عن الزواج. وتختلف تلك النتيجة مع نتائج دراسة James عام (2007) في المجتمع الياباني التي رأت في الزواج مع الأسرة الممتدة حلاً لمشكلة تأخر سن الزواج (James, 2007; 653). بل إنه في بعض الأحيان الأخرى، نجد بعض الأسر في مجتمع الدراسة يطالبون ليس فقط بمسكن مستقل للزوجية، وإنما يحددون حجم الشقة وعدد الحجرات، حتى تتم الموافقة على الزواج من الأساس. وهذه النتيجة تتنافى كثيراً مع الطبيعة الريفية لمجتمع الدراسة، وهذا ما يعكس حجم ونوعية التغيرات التي طرأت على القرية المصرية في السنوات الأخيرة. وهنا تشير دراسة القاسم (2010) إلى أن التغير في العادات والتقاليد التي بانتت تفرض نفقات باهظة على الزواج باسم المظهر الاجتماعي الكاذب المصحوب بحب الظهور وإرهاق المتقدم للزواج بشروط تعجيزية ناتجة عن مظاهر اجتماعية كاذبة من قبل أهل الفتاة تجعله يتردد في الارتباط بشكل جدي، وغياب القيم والمعايير الاجتماعية الصحيحة كالنظر إلى الطبقات الغنية بدلاً من أن ننظر إلى الهدف الأسمى من الزواج ونفسي الفساد الأخلاقي بين الشباب في المجتمع (القاسم، 2010: 304). كذلك أشارت دراسة حسن (2002) إلى أن مغالاة بعض الأسر في مهر بناتها وإحاطة حفلات العرس بتكاليف باهظة وإلزام الزوج بالنصيب الأكبر، يصرف الشباب عن الزواج، وهذا يسهم في تنامي السلوكيات المنحرفة والشاذة، ويعني أيضاً ارتفاع معدلات العنوسة (حسن، 2002: 6).

#### الجدول رقم (2)

تكاليف شبكة الخطوبة وانعكاساتها على تأخر سن الزواج بمجتمع الدراسة

| م | العبارة  | نسب الاستجابة  |               |      |                |               |
|---|--|----------------|---------------|------|----------------|---------------|
|   |  | نسبة<br>القبول | نسبة<br>الرفض | إلى  | نسبة<br>القبول | نسبة<br>الرفض |
| 1 | يفكر الشباب كثيراً في تأخير الارتباط بسبب ارتفاع تكلفة الخطوبة.                  | 11.8           | 17.2          | 7.9  | 32.4           | 30.7          |
| 2 | تبالغ بعض الأسر في القرية في القيمة المادية لشراء الشبكة وحجم الجرامات ونوعيتها. | 8.8            | 19.1          | 24.5 | 32.9           | 14.7          |
| 3 | يلجأ الكثير من الشباب إلى الاستدانة من أجل تدبير القيمة المادية لشراء الشبكة     | 4.5            | 10.3          | 23.8 | 35.1           | 26.3          |

| م | العبارة   | نسب الاستجابة |         |      |         |         | الانحراف المعياري |
|---|---|---------------|---------|------|---------|---------|-------------------|
|   |   | تبدأ بـ       | تبدأ بـ | لا   | تبدأ بـ | تبدأ بـ |                   |
| 4 | تدبير القيمة المادية المرتفعة لشبكة الخطوبة تعد العقبة الأولى عند التفكير في الزواج | 17.1          | 7.4     | 11.6 | 32.2    | 31.7    | 1.260             |
| 5 | توافق بعض الأسر بالقرية على الخطوبة بدون شبكة أو الاكتفاء ببذلة.                    | 24.8          | 26      | 26.2 | 9       | 14      | 1.155             |
|   | المتوسط   |               |         |      |         |         | 2.221             |

تشير بيانات الجدول رقم (2) إلى تكاليف شبكة الخطوبة وانعكاساتها على تأخر سن الزواج بمجتمع الدراسة، حيث يتبين من بيانات الجدول أن المتوسط العام للموافقة على عبارات هذا الجدول بلغ 3.1 وانحرافاً معيارياً 2.221 وهذا يعكس الميل الواضح لموافقة أفراد العينة على مجمل عبارات هذا المحور، التي تعكس التأثير الواضح للتكلفة المادية لشبكة الخطوبة في تأخر سن الزواج. ويلاحظ من بيانات الجدول أن الكثير من الشباب من أفراد عينة الدراسة يفكرون كثيراً قبل الإقدام على مشروع الزواج؛ بسبب التكلفة المادية لشراء شبكة الخطوبة وذلك بنسبة موافقة بلغت 32.4%، وهذا يعني أن تدبير القيمة المادية المرتفعة لشبكة الخطوبة تعد العقبة الأولى عند التفكير في الزواج وبلغت نسبة الموافقة على ذلك 26.2% ومتوسطاً حسابياً 2.8. كذلك يتضح من بيانات الجدول أن مبالغة بعض الأسر في القرية في القيمة المادية لشراء الشبكة وحجم الجرامات ونوعية الذهب ربما يسهم بشكل كبير في تأخير سن الزواج، وبلغت نسبة الموافقة على تلك العبارة 32.9% ومتوسطاً حسابياً 3.1، وهذا إن دل فإنما يدل على أن التكاليف المبالغ فيها بمجتمع الدراسة تسهم بشكل أكيد في ارتفاع سن الزواج وتأخره، ولذلك تنخفض نسبة الموافقة على أن هناك أسراً بالقرية تسمح بزواج بناتهن بدون شبكة أو الاكتفاء بخاتم إلى 9%، وهذا يعني أن الغالبية من الأسر بمجتمع الدراسة تتشغل بالشكل والوجهة الاجتماعية على الاهتمام بزواج بناتهن والبحث عن شريك حياة يستحق التضحية من أجل بدء الحياة، ومن ثم يكون البديل الوحيد أمام الشباب الذي يرغب في الزواج بمجتمع الدراسة هو الاستدانة من أجل شراء شبكة الخطوبة، ووافق على هذا الحل 35.1% من أفراد العينة. وفي هذا الصدد أشارت دراسة شحاتة (1999) إلى أن تأخر سن الزواج كان نتيجة لعوامل اقتصادية مثل ارتفاع تكاليف الزواج والتأثيث وطبيعة البناء الأسري ومدى تأثيره بالعرف السائد في المجتمعات العربية (شحاتة، 1999: 103)

الجدول رقم (3)

تكاليف مستلزمات ليلة الزفاف وانعكاساتها على تأخر سن الزواج بمجتمع الدراسة

| م | العبارة   | نسب الاستجابة |      |      |      |      | المتوسط | المعياري | الانحراف |
|---|---|---------------|------|------|------|------|---------|----------|----------|
|   |   | شباب          | رجال | إناث | رجال | شباب |         |          |          |
| 1 | تتطلب ليلة الزفاف مبلغاً مالياً كبيراً لاستئجار فستان العروس وبدلة العروس وحجز الكوافير.          | 36.3          | 29.3 | 5    | 14.9 | 14.4 | 2.8     | 1.854    |          |
| 2 | أصبحت الاستوديوهات في القرية تتفنن في إخراج صور الفرح مما يتطلب مبلغاً مالياً كبيراً.             | 41.7          | 24.2 | 17.5 | 10.5 | 6.1  | 3.9     | 1.210    |          |
| 3 | يتطلب استئجار قاعة الفرح مبلغ مالي كبير لا يقارن بالقيمة المالية لاستئجار قاعة الأفراح في الماضي. | 35.5          | 45.1 | 13.2 | 4.6  | 1.6  | 3.5     | 1.280    |          |
| 4 | يتحمل العريس وحده التكلفة المالية المرتفعة لليالي الزفاف.   | 26.4          | 40.7 | 20.4 | 8.7  | 3.8  | 3.7     | 1.455    |          |
| 5 | يضطر العريس للاستدانة من أجل الإنفاق على مستلزمات ليلة الزفاف.                                    | 22.2          | 49.9 | 17.9 | 7.8  | 2.2  | 3.9     | 1.411    |          |
|   | المتوسط   |               |      |      |      |      | 3.9     | 2.101    |          |

تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى تكاليف مستلزمات ليلة الزفاف وانعكاساتها على تأخر سن الزواج بمجتمع الدراسة، حيث يتبين من بيانات الجدول أن المتوسط العام للموافقة على عبارات هذا الجدول بلغت 3.9 وانحرافاً معيارياً 2.101 وهذا يعكس الميل الواضح لموافقة أفراد العينة على مجمل عبارات هذا المحور، والتي تعكس التأثير الواضح للتكلفة المادية لمستلزمات ليلة الزفاف في تأخر سن الزواج. ويلاحظ من بيانات الجدول أن الكثير من الشباب من أفراد عينة الدراسة يلجأون إلى الاستدانة من أجل الإنفاق على مستلزمات ليلة الزفاف، حيث بلغت نسبة الموافقة على ذلك 49.9% ومتوسطاً حسابياً 3.9، كذلك نجد أن العريس وحده هو من يتحمل التكلفة المالية المرتفعة لليالي الزفاف، وبلغت نسبة الموافقة على ذلك 40.7% ومتوسطاً حسابياً 3.7، وهذا ما يجعل اتخاذ قرار الزواج أمراً صعباً بالنسبة للشباب المقدمين على تلك الخطوة؛ وذلك في ضوء التكاليف المادية الضخمة التي يتكبد عنها في المقام الأول الشباب من الذكور. كذلك نجد هناك مستلزمات كثيرة ومتعددة لإتمام ليلة الزفاف بدءاً من استئجار قاعة الفرح، واستئجار فستان العروس وبدلة العريس، وحجز كوافير العروس، وأستديو التصوير، وكلها مستلزمات تضاعف من الأعباء المادية على العريس، سبق الإشارة إليها عند التحليل الوصفي لاقتصاديات الزواج في مجتمع الدراسة.

## الجدول رقم (4)

العلاقة بين الدخل وآراء عينة الدراسة بأن انخفاض دخلهم يمثل أحد أسباب تأخرهم عن الزواج

| الإجمالي |     | لا   |    | نعم  |     | الدخل             |
|----------|-----|------|----|------|-----|-------------------|
| %        | ك   | %    | ك  | %    | ك   |                   |
| 31.5     | 63  | -    | -  | 100  | 63  | - بدون دخل        |
| 27.5     | 55  | 11   | 6  | 89   | 49  | - أقل من 500 جنيه |
| 35.5     | 71  | 7.1  | 5  | 92.9 | 66  | - 500-1000 جنيه   |
| 5.5      | 11  | 72.7 | 8  | 27.3 | 3   | - أكثر من 1000    |
| 100      | 200 | 9.5  | 19 | 90.5 | 181 | الإجمالي          |

مستوى الدلالة = 0.01 كا = 77.1

تظهر بيانات الجدول رقم (4) العلاقة بين الدخل وآراء عينة الدراسة بأن انخفاض دخلهم يمثل أحد أسباب تأخرهم عن الزواج، حيث يلاحظ أن 90.5% من أفراد العينة يوافقون على أن دخلهم المنخفض هو أحد الأسباب المهمة في تأخرهم عن الزواج، وهذا فإن دل فإنما يدل على أن الشباب عاجزون عن الزواج بفعل ظروفهم الاقتصادية، وهذا ما يتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (Simon, 2002) حول تأثير الدخل في نظام الزواج ككل.

## الجدول رقم (5)

العلاقة بين الدخل وآراء عينة الدراسة بأن مسكن الزوجية يمثل أحد أسباب تأخرهم عن الزواج

| الإجمالي |     | لا   |    | نعم  |     | الدخل             |
|----------|-----|------|----|------|-----|-------------------|
| %        | ك   | %    | ك  | %    | ك   |                   |
| 31.5     | 63  | 6.4  | 4  | 93.6 | 59  | - بدون دخل        |
| 27.5     | 55  | 27.3 | 15 | 72.7 | 40  | - أقل من 500 جنيه |
| 35.5     | 71  | 14.1 | 10 | 85.9 | 61  | - 500-1000 جنيه   |
| 5.5      | 11  | 36.4 | 4  | 63.6 | 7   | - أكثر من 1000    |
| 100      | 200 | 16.5 | 33 | 83.5 | 167 | الإجمالي          |

مستوى الدلالة = 0.03 كا = 55.2

تظهر بيانات الجدول رقم (6) العلاقة بين الدخل وآراء عينة الدراسة بأن مسكن الزوجية يمثل أحد أسباب تأخرهم عن الزواج، حيث يلاحظ أن 83.5% من أفراد العينة يوافقون على أن مسكن الزوجية هو أحد الأسباب في تأخرهم عن الزواج. وترتبط بيانات الجدول الحالي ببيانات الجدول رقم (4)، التي تعكس انخفاض القدرة المادية للشباب في مجتمع الدراسة، ومن ثم عجزهم عن توفير مسكن الزوجية أو تجهيزها. وفي هذا الصدد يفسر "العمر" (1994) أن العزوبة خضعت لموقف معاشي اتخذته بعض الشباب من ارتفاع تكاليف المعيشة في ظل

#### أثر ارتفاع تكاليف الزواج في تأخر سن الزواج

نظام اقتصادي متقدم، مما أدى إلى ذبوعها وانتشارها وسط الشباب، أيضاً فإن ارتفاع تكاليف العيش ونفقات المعيشة وضعت الفرد في موضع العجز، وقللت من إمكانية الإقدام على الزواج وتأسيس أسرة وتأثيث منزل بكامل احتياجاته وأدواته (العمر، 1994: 244-245).

الجدول رقم (6)  
العلاقة بين الدخل وآراء عينة الدراسة بأن ارتفاع تكاليف الزواج  
تمثل أحد أسباب تأخرهم عن الزواج

| الإجمالي |     | لا   |   | نعم  |     | الدخل             |
|----------|-----|------|---|------|-----|-------------------|
| %        | ك   | %    | ك | %    | ك   |                   |
| 31.5     | 63  | 3.2  | 2 | 96.8 | 61  | - بدون دخل        |
| 27.5     | 55  | 2    | 1 | 98   | 54  | - أقل من 500 جنيه |
| 35.5     | 71  | 2.8  | 2 | 97.2 | 69  | - 500-1000 جنيه   |
| 5.5      | 11  | 18.2 | 2 | 81.8 | 9   | - أكثر من 1000    |
| 100      | 200 | 3.5  | 7 | 96.5 | 193 | الإجمالي          |

مستوى الدلالة = 0.01

كا = 2 = 49.2

تظهر بيانات الجدول رقم (6) العلاقة بين الدخل وآراء عينة الدراسة بأن ارتفاع تكاليف الزواج تمثل أحد أسباب تأخرهم عن الزواج، حيث يلاحظ من بيانات الجدول أن 96.5% من أفراد العينة يرون بأن ارتفاع تكاليف الزواج في مجتمع الدراسة يمثل أحد أسباب تأخرهم عن الزواج، ولعل الشريحة التي يتوسط دخلها الشهري ما بين 500-1000 ترى بنسبة 97.2% بأن تكاليف الزواج المرتفعة أحد الأسباب الجوهرية لتأخرهم عن الزواج.

#### 5 اتجاهات الشباب بمجتمع الدراسة نحو أسباب تأخر سن الزواج:

يسلط هذا المحور من الدراسة الضوء على اتجاهات أفراد العينة تجاه أسباب تأخر سن الزواج بمجتمع الدراسة، وذلك بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة.

#### جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب تأخر الزواج بين عينة الدراسة المتعلقة بالفرد

| م | الأسباب   | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|-----------------|-------------------|---------|
| 1 | ميل الشباب نحو السفر إلى الدول المجاورة لاستكمال متطلبات الزواج | 2.55            | 1.359             | 3       |
| 2 | رغبة الشباب في استكمال التعليم والحصول على مؤهلات عليا          | 2.65            | 1.234             | 2       |
| 3 | عزوف الشباب عن تحمل المسؤولية التي يتطلبها الزواج               | 2.38            | 1.775             | 4       |
| 4 | ضعف المستوى الاقتصادي لدى الشباب الذي يؤهله للزواج              | 2.77            | 1.121             | 1       |

| م | الأسباب  | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|----------|-----------------|-------------------|---------|
|   | الإجمالي | 2.66            | 1.111             |         |

تشير بيانات الجدول رقم (7) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب تأخر الزواج بين عينة الدراسة الخاصة بالفرد، حيث يتبين من بيانات الجدول أن السبب الأول في الترتيب لتأخر سن الزواج الخاص بالفرد هو ضعف المستوى الاقتصادي لدى الشباب الذي يؤهله للزواج وذلك بمتوسط حسابي 2.77 وانحراف معياري بلغ 1.121 ، وهذا السبب منطقي ومقنع إلى حد كبير، فمعظم الشباب من عينة الدراسة أصحاب دخول منخفضة، هذا فضلاً عن وجود نسبة 31.5% بدون دخل. أما في المرتبة الثانية فتأتي رغبة الشباب في استكمال التعليم والحصول على مؤهلات عليا بمتوسط حسابي بلغ 2.65 وانحراف معياري 1.234، وينسجم هذا السبب مع توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي، فقد بلغت نسب الحاصلين على بكالوريوس في العينة 51.5%. وهذا يفسر لنا على الجانب الآخر أن أغلب الشباب المتأخرين عن الزواج في مجتمع الدراسة من الحاصلين على مؤهلات عليا، في مقابل أن أغلب الشباب المتزوجين في مجتمع الدراسة من الحرفيين غير المتعلمين في أغلب الأحوال، وتضطر الفتاة المتعلمة الحاصلة على بكالوريوس للاقتران بشاب غير متعلم؛ نظراً لأن لديه المقدرة المادية لشراء مسكن الزوجية وشراء الشبكة والتجهيز للزواج، وهذا ما يفقده الشاب الذي أنفق جزءاً من عمره في طلب العلم، والذي يبدأ حياته العملية بعد الانتهاء من الحياة الجامعية ليواجه شبح البطالة الذي يخيم على مجتمعه، مما يضطره اضطراراً إلى السفر إلى الدول المجاورة لاستكمال متطلبات الزواج، وذلك بمتوسط حسابي بلغ 2.55 وانحراف معياري بلغ 1.359، أما السبب الأخير المتعلق بالفرد لتأخر سن الزواج فيرتبط بعزوف الشباب عن تحمل المسؤولية التي يتطلبها الزواج؛ وذلك نظراً لارتفاع المتطلبات المادية الباهظة لإتمام الزواج، وذلك بمتوسط حسابي بلغ 2.38، وانحراف معياري 1.775.

جدول رقم (8)  
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب تأخر الزواج بين عينة الدراسة المتعلقة بالمجتمع

| م | الأسباب  | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|--|-----------------|-------------------|---------|
| 1 | الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة                             | 3.11            | 1.991             | 3       |
| 2 | انتشار البطالة بين الشباب وعدم قدرتهم على توفير متطلبات الزواج | 2.99            | 1.120             | 4       |
| 3 | ارتفاع وتزايد متطلبات الزواج                                   | 3.32            | 2.664             | 1       |
| 4 | انتشار ظاهرة الاستهلاك في حفلات الزواج                         | 2.81            | 1.011             | 5       |
| 5 | أزمة المسكن وغلاء الإيجار                                      | 3.21            | 2.541             | 2       |



أثر ارتفاع تكاليف الزواج في تأخر سن الزواج

| م | الأسباب  | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|----------|-----------------|-------------------|---------|
|   | الإجمالي | 2.91            | 1.219             |         |

تشير بيانات الجدول رقم (8) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب تأخر الزواج بين عينة الدراسة الخاصة بالمجتمع، حيث يتبين من بيانات الجدول أن السبب الأول في الترتيب لتأخر سن الزواج الخاص بالمجتمع هو ارتفاع وتزايد متطلبات الزواج، وذلك بمتوسط حسابي 3.32 وانحراف معياري بلغ 2.664، وهذا يعكس بوضوح أن هناك تزايداً وارتفاعاً في متطلبات وتكاليف الزواج في مجتمع الدراسة تدفع الشباب إلى العزوف عن الزواج من الأساس، أما السبب الثاني في الترتيب فتعلق بأزمة السكن وصعوبة توفير شقة الزوجية وذلك بمتوسط حسابي بلغ 3.21 وانحراف معياري 2.541، وهذا السبب من الأسباب الجوهرية المؤدية إلى تأخر سن الزواج في مجتمع الدراسة خاصة أن بعض الأسر في مجتمع الدراسة يضعون اشتراطات ومواصفات خاصة بمسكن الزوجية سبق الإشارة إليها في بيانات الجدول رقم (1)، أما السبب الذي جاء في الترتيب الثالث بالنسبة لعينة الدراسة فتعلق بالارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة وذلك بمتوسط حسابي بلغ 3.11 وانحراف معياري 1.991، ولأشك أن الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة ينعكس بدوره على ارتفاع متطلبات الزواج والحياة المعيشية ما بعد الزواج. أما السبب الرابع في الترتيب فارتبط بانتشار البطالة بين الشباب وعدم قدرتهم على توفير متطلبات الزواج وذلك بمتوسط حسابي بلغ 2.99 وانحراف معياري 1.120، وهو سبب مباشر ومؤثر في تأخر سن الزواج خاصة بالنسبة لشريحة الشباب الحاصلين على مؤهل عال، أما السبب الخامس والأخير فارتبط بانتشار ظاهرة الاستهلاك في حفلات الزواج، وحب الظهور والنفاهة في مجتمع الدراسة وذلك بمتوسط حسابي بلغ 2.81 وانحراف معياري 1.011.

6 الفروقات بين عينة الدراسة فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو تكاليف الزواج وتأخر سن الزواج:

جدول رقم (9)  
أسباب تأخر سن الزواج بين الذكور والإناث

| م | الأسباب  | العينة ككل | الذكور | الإناث |
|---|--|------------|--------|--------|
| 1 | الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة                     | 3.11       | 2.66   | 3.01   |
| 2 | أزمة السكن وغلاء الإيجار                               | 3.21       | 2.78   | 2.89   |
| 3 | ارتفاع وتزايد متطلبات الزواج                           | 3.32       | 2.99   | 3.10   |
| 4 | عزوف الشباب عن تحمل المسؤولية التي يتطلبها الزواج      | 2.38       | 2.54   | 3.58   |
| 5 | رغبة الشباب في استكمال التعليم والحصول على مؤهلات عليا | 2.65       | 2.11   | 3.47   |
|   | الإجمالي   | 2.89       | 2.79   | 3.02   |

تشير بيانات الجدول رقم (9) إلى المتوسطات الحسابية لأسباب تأخر الزواج بين عينة الدراسة من الذكور والإناث، حيث يتبين من بيانات الجدول أن ثمة اختلافات فيما يتعلق بأسباب تأخر الزواج ما بين الذكور والإناث في مجتمع الدراسة، فإذا ما قمنا بترتيب أسباب تأخر الزواج عند الذكور، نجد أنها على النحو التالي:

- ارتفاع وتزايد متطلبات الزواج.
  - أزمة السكن وغلاء الإيجار.
  - الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة.
  - رغبة الشباب في استكمال التعليم والحصول على مؤهلات عليا.
  - عزوف الشباب عن تحمل المسؤولية التي يتطلبها الزواج.
- في حين أنه عند ترتيب أسباب تأخر سن الزواج نجد أنها مختلفة إلى حد كبير عند الإناث على النحو التالي:
- عزوف الشباب عن تحمل المسؤولية التي يتطلبها الزواج.
  - رغبة الشباب في استكمال التعليم والحصول على مؤهلات عليا.
  - ارتفاع وتزايد متطلبات الزواج.
  - الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة.
  - أزمة السكن وغلاء الإيجار.
- وتتفق الدراسة خاصة فيما يتعلق بالسبب الثاني من وجهة نظر عينة الدراسة الإناث المرتبط بتأخر سن الزواج، وهو رغبة الشباب في استكمال التعليم والحصول على مؤهلات عليا، مع ما توصلت إليه دراستان لكل من Thornton,A, Axinn (1989) و Thornton,A, Axinn وآخرين (1995) توصلوا إلى نتيجة مهمة مؤداها أن التعليم له دور بارز في تأخير سن الزواج عند الرجل والمرأة (Thornton, 1995, Thornton, 1989).

#### جدول رقم (10)

الفروقات بين عينة الدراسة في اتجاهاتهم نحو أسباب تأخر سن الزواج

| الدالة الاجتماعية | Sig  | T    | الفرق بالمتوسط | المتوسط mean | النوع | الفرق بين اتجاهات عينة الدراسة نحو أسباب تأخر سن الزواج |
|-------------------|------|------|----------------|--------------|-------|---|
| يوجد فرق          | 0.02 | 4.79 | -2.12          | 1.11         | ذكور  |   |
|                   |      |      |                | 3.23         | إناث  |   |

كشفت بيانات الجدول رقم (10) من خلال التحليل الإحصائي باستخدام اختبار الفروقات للعينات المستقلة (t-test) والذي خرجت قيمته تساوي 4.79، وهي دالة إحصائية (يوجد فرق) بوجود فرق بين الذكور والإناث في عينة الدراسة فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو أسباب تأخر سن الزواج، بمعنى أن ثمة تفاوتاً فيما يتعلق بأسباب تأخر سن الزواج بين الذكور والإناث في مجتمع الدراسة.

أثر ارتفاع تكاليف الزواج في تأخر سن الزواج

جدول رقم (11)  
تحليل التباين لاختيار شريك الحياة وفقاً لمتغير الدخل

| المصدر<br>التباين | درجات<br>الحرية | مجموع<br>المربعات | متوسط المربعات | قيمة (ف) | مستوى الدلالة |
|-------------------|-----------------|-------------------|----------------|----------|---------------|
| - بين المجموعات   | 5               | 725.0111          | 122.1478       | 2.889    | 0.01          |
| - داخل المجموعات  | 3.55            | 1784.254          | 33.2546        |          |               |
| الإجمالي          | 2.99            | 2509.2651         |                |          |               |

تظهر بيانات الجدول رقم (11) وجود دلالة إحصائية في اختيار الشباب بمجتمع الدراسة لشريكة الحياة وذلك على أساس الدخل، حيث بلغت قيمة (ف) 2.889 وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، أي أن الدخل يؤثر في اختيار شريك الحياة.

## 10-1 نتائج متعلقة بملامح اقتصاديات الزواج في مجتمع الدراسة:

10-1-1 أوضحت نتائج الدراسة أن ثمة متغيرات عدة لاقتصاديات الزواج بمجتمع الدراسة (الخطوبة، مسكن الزوجية، جهاز العروس، قائمة المنقولات، ليلة الزفاف)، وأن مضمون هذه المتغيرات جميعاً بمجتمع الدراسة قد أصابه تغيرات عدة وتحول من الضروري إلى الكمالي، مما ضاعف من الأعباء المادية على الزوجين، الأمر الذي تسبب في تأخر سن الزواج بين الشباب في مجتمع الدراسة. 10-1-2 كشفت الدراسة عن سيطرة البعد المادي على الكثير من متغيرات ومفردات اقتصاديات الزواج، مما شكل أعباء إضافية على النسق الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بنسقي تكوين رأس المال والالتزامات الاقتصادية. فلم يعد ذلك النسق في مجتمع الدراسة قادراً على إشباع الحاجات الأساسية فيما يتعلق بمتغيرات اقتصاديات الزواج؛ نظراً لجنوحها نحو الكماليات والرفاهية المطلقة. الأمر الذي انعكس على حالة التوازن في النسق الأسري عموماً، والنسق الاقتصادي على وجه الخصوص. ومن هنا لجأ الشباب في مجتمع الدراسة إلى آليات عدة لتدبير الموارد الاقتصادية اللازمة للزواج منها: الاستدانة أو الهجرة الخارجية بهدف تكوين المدخرات، وهناك نمط آخر من الشباب بمجتمع الدراسة اختار طريق العزوف النهائي عن الزواج؛ لعجزه عن الاستدانة أو الهجرة الخارجية.

10-1-3 كشفت الدراسة كذلك عن تأثير البعد الاستهلاكي في الكثير من متغيرات اقتصاديات الزواج، مما شكل أعباء مادية إضافية وهمية ليس لها أي اعتبار سوى المباهاة والتفاخر وإثبات الوجود الأسري أمام المجتمع. وعلى الرغم من انخفاض الدخل ومستويات المعيشة في مجتمع الدراسة، فإن ذلك لم يكن معوقاً للأسر في تحقيق ذلك النمط الاستهلاكي التفاخري، حيث اللجوء إلى الاستدانة أو الشراء بالأجل من خلال محلات تجارية متخصصة في بيع أجهزة العروس بالأقساط المريحة على مدى زمني طويل، وهذا يعني أن الدخل لم يكن عائقاً أمام الأسر للترجع فيما يتعلق بمضمون ومكونات اقتصاديات الزواج.

10-1-4 أوضحت الدراسة أن الأسرة في مجتمع الدراسة وقعت في فخ الاستهلاك الوهمي، ومن ثم وقوع الأسر في مغبة الديون، الأمر الذي انعكس على نوعية الحياة التي تحياها، بل انعكس كذلك على تأخر سنوات زواج البنات الثانية في الأسرة؛ نظراً لانشغال الأسرة بسداد ديون زيجة البنات الأولى الأفضل حظاً.

10-1-5 لقد استطاعت السياسات الرأسمالية العالمية تعميم ثقافة استهلاكية لم ينج منها أحد، فمجتمع الدراسة رغم هويته الريفية، وبعده الجغرافي عن العاصمة، فإن المتغيرات الاستهلاكية غزت ذلك المجتمع واستهدفت النظام الأسري بأنساقه المختلفة وخاصة النسق الاقتصادي. فالمتمائل لجهاز العروس في مجتمع الدراسة يجد نوعية أجهزة ومكونات ذات ماركات عالمية وليست محلية، كذلك نلمس الرغبة المحمومة من عينة الدراسة في الحصول على كل ما هو جديد سواء ما

تعلق بأجهزة مادية ملموسة أو تصاميم عالمية تبنت في المطابخ والستائر ونوعية خاصة تتعلق بالأنتيكات الفضية... إلخ.

10-1-6 كشفت الدراسة عن تحول مضمون ومتغيرات اقتصاديات الزواج في مجتمع الدراسة إلى صناعة. وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة باقادر حول صناعة الأفراح واللبالي الملامح بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. فقد صارت متغيرات اقتصاديات الزواج مجالاً تجارياً رائجاً في مجتمع الدراسة، بدءاً من شبكة الخطوبة التي صارت على أشكال وأطمع عدة، ومروراً بمحلات بيع أجهزة العروس، وانتهاءً بمحلات مستلزمات الزفاف من تزيين للسيارات وطباعة الكروت، ودي جي... إلخ. ولاشك أن دخول البعد التجاري فيما يتعلق باقتصاديات الزواج بمجتمع الدراسة ضاعف التكاليف المادية للزواج بمجتمع الدراسة.

10-1-7 كشفت الدراسة عن تأثير البعد الرمزي في الكثير من متغيرات اقتصاديات الزواج في مجتمع الدراسة. فالسلوك الرمزي للأسرة اتضح في كل متغيرات اقتصاديات الزواج بمجتمع الدراسة، فهناك رغبة محمومة من أفراد المجتمع للعصرنة والتقدم وذلك من خلال اقتناء كل ما هو جديد من السلع والأجهزة المنزلية للعروس (الديب فريزر، الميكرويف، LCD)، ويحمل هذا السلوك محاولة إثبات بأن الأسرة مواكبة للتغيرات المعاصرة، بل تحمل طابعاً مميزاً. الأمر الذي يقتضي من الأسرة أن تصل إلى حدود الإفطار لكي تحظى باعتبار الآخرين ولكي يكون لها وضع مرموق في المجتمع المحلي. ويتبدى البعد الرمزي بوضوح في رغبة الأسرة في مجتمع الدراسة في يوم نقل الأثاث وجهاز العروس إلى مسكن الزوجية أن يكون هناك موكب مصطف من السيارات تحمل جهاز العروس، وكلما كبر هذا الموكب وتعددت السيارات دل ذلك على مكانة الأسرة المتميزة في البنية الاجتماعية.

10-1-8 كشفت الدراسة تجاوز القيمة المادية لبنود الإنفاق على اقتصاديات الزواج مبالغ مادية ضخمة لا تتناغم مع متوسط دخول الأسر في مجتمع الدراسة، فالخطوبة وقراءة الفاتحة وشراء الشبكة تتجاوز 15.000 جنيه، تجهيز مسكن الزوجية يتجاوز 50.000 جنيه، جهاز العروس يتجاوز 100.000 جنيه. ولاشك أن هذه البنود الإنفاقية الباهظة تنعكس بشكل أو بآخر على عزوف البعض من الشباب بمجتمع الدراسة عن الزواج.

10-1-9 توصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة مؤداها: تحول مجمل متغيرات الزواج بمجتمع الدراسة إلى ظواهر مادية، فاختيار شريك الحياة في القرية يرتبط بالعامل المادي للأسرة، وقراءة الفاتحة مرتبط بقيمة المبلغ المالي الذي تم تجميعه، وأسرة العروس مشغولة بهدايا الخطوبة والقيمة المادية للشبكة، كذلك هناك مواصفات مادية لشقة الزوجية ترتبط بالمساحة وعدد الغرف والتشطيب، وأخيراً القيمة المادية النهائية لقائمة المنقولات الزوجية.

10-1-10 كشفت الدراسة الميدانية عن التكلفة المادية التي يتكبدها الشباب الذكور في مجتمع الدراسة بشأن التجهيز للزواج، والتي تتجاوز وطأته المادية التكلفة التي تتكبدها أسرة العروس؛ وذلك لسبب موضوعي يتعلق بأن مفردات اقتصاديات الزواج التي تتكلفتها العروس تبدأ في تدبيرها من سنوات مبكرة من الحياة، فجهاز العروس تبدأ الأسرة في شرائه منذ بلوغ البنت سن 12 عاماً فأكثر، الأمر الذي يقلل من حدة الوطأة المادية لأسرة العروس.

### 10-2 نتائج متعلقة بتأثير ارتفاع تكاليف الزواج في تأخر سن الزواج بمجتمع الدراسة:

10-2-1 كشفت الدراسة عن الميل الواضح من أفراد العينة إلى التأثير الملموس للتكلفة المادية الضخمة لمسكن الزوجية في تأخر سن الزواج بمجتمع الدراسة، لذلك بلغت نسب الموافقة بشدة على ذلك 46.3% ومتوسط حسابي 3.9 على أن هناك ارتفاعاً في القيمة الإيجارية لشقة الزوجية.

10-2-2 أوضحت الدراسة أن المتوسط العام للموافقة على أن تكاليف شبكة الخطوبة تؤثر في تأخر سن الزواج بمجتمع الدراسة بلغ 3.1 وانحراف معياري 2.221.

10-2-3 أوضحت الدراسة أن المتوسط العام للموافقة على أن تكاليف مستلزمات الزواج تؤثر في تأخر سن الزواج بمجتمع الدراسة بلغ 3.9 وانحراف معياري 2.101، الأمر الذي يدفع الغالبية من أفراد العينة إلى الاستدانة من أجل الإنفاق على مستلزمات ليلة الزفاف.

10-2-4 أوضحت الدراسة بنسبة 90.5% أن انخفاض دخل أفراد العينة يمثل أحد أسباب تأخرهم عن الزواج، وهذا إن دل فإنما يدل على أن الشباب عاجزون عن الزواج بمجتمع الدراسة بفعل ظروفهم الاقتصادية.

### 10-3 نتائج متعلقة باتجاهات الشباب بمجتمع الدراسة نحو أسباب تأخر سن الزواج:

10-3-1 كشفت الدراسة عن اتجاهات الشباب بمجتمع الدراسة نحو تأخر سن الزواج فيما يتعلق بالفرد، التي جاء ترتيبها وفقاً لتصور أفراد العينة على النحو التالي:

- ضعف المستوى الاقتصادي.
- الرغبة في استكمال التعليم.
- ميل الشباب نحو السفر إلى الدول المجاورة.
- عزوف الشباب عن تحمل المسؤولية.

10-3-2 كشفت الدراسة عن اتجاهات الشباب بمجتمع الدراسة نحو تأخر سن الزواج فيما يتعلق بالمجتمع، التي جاء ترتيبها وفقاً لتصور أفراد العينة على النحو التالي:

- ارتفاع وتزايد متطلبات الزواج.
- أزمة السكن وغلاء الإيجار.

- الارتفاع المستمر لتكاليف المعيشة.
- انتشار ظاهرة الاستهلاك في الحفلات.

#### 10-4 نتائج متعلقة بالفروقات بين عينة الدراسة فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو تكاليف الزواج وتأخر سن الزواج:

10-4-1 كشفت الدراسة أن ثمة اختلافات فيما يتعلق بأسباب تأخر الزواج ما بين الذكور والإناث في مجتمع الدراسة، حيث يتبين لنا أن السبب الرئيسي لتأخر سن الزواج من وجهة نظر الشباب الذكور هو ارتفاع وتزايد متطلبات الزواج بمتوسط حسابي 2.99، في حين جاء السبب الأول لتأخر سن الزواج عند الإناث من عينة الدراسة مرتبطاً بعزوف الشباب عن تحمل المسؤولية التي يتطلبها الزواج بمتوسط حسابي 3.58.

10-4-2 يوجد فرق بين الذكور والإناث في عينة الدراسة فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو أسباب تأخر سن الزواج، حيث كشفت الدراسة الميدانية من خلال التحليل الإحصائي باستخدام اختبار الفروقات للعينات المستقلة (t-test) الذي خرجت قيمته تساوي 4.79، وهي دالة إحصائياً.

10-4-3 أظهرت الدراسة الميدانية وجود دلالة إحصائية في اختيار الشباب بمجتمع الدراسة لشريكة الحياة وذلك على أساس الدخل بلغت قيمة (ف) 2.889 وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، أي أن الدخل يؤثر في اختيار شريك الحياة.

## قائمة المراجع:

## أولاً- المراجع العربية:

1. إبراهيم، بشير خليفي (2013) إكراهات الثقافة الاستهلاكية وتأثيرها على التنشئة القيمية للأسرة، المؤتمر العلمي الدولي: الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن.
2. إبراهيم، محمد نجيب محمد (2009) القيم السائدة لدى الشباب: دراسة ميدانية في ثلاث محافظات مصرية، مجلة كلية الآداب، العدد 44، جامعة المنصورة.
3. أبو حوسة، موسى (1994) تأخير سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الأردنية وعلاقته ببعض الخصائص الاجتماعية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد السادس، الأردن.
4. إحسان، أسماء محمد نبيل (2012) دور الإعلام في تغير طقوس الأفراح بين الريف والمدينة: دراسة تطبيقية في محافظة القاهرة وإحدى القرى المصرية، مجلة القراءة والمعرفة، العدد 127، القاهرة.
5. أشكناني، زبيدة علي (2007) تكاليف الزواج في أوساط الأسر الكويتية ذات الأصول البدوية، شؤون اجتماعية، مجلد 24، العدد 95، الإمارات.
6. أسعد، راجي، رمضان، محمد (2008) هل استطاعت سياسات إصلاح قطاع الإسكان أن تحد من تأخر زواج الشباب في مصر، مبادرة شباب الشرق الأوسط، موجز سياسات، مركز ولفنسون للتنمية، معهد بروكنغز، كلية دبي للإدارة الحكومية.
7. البلهان، عيسى (2008) الاختيار الزواجي حسب مدرجات الشباب الجامعي: دراسة مقارنة: الشباب الكويتيين والشباب الأمريكيين، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، المجلد 20، العدد الأول، المملكة العربية السعودية.
8. الجارحي، سامية أحمد، سالم، ماجدة إمام إمام (2004) اتجاهات الشباب نحو اختيار شريكة الحياة في ضوء السلوك الملبسي للفتيات، مجلة علوم وفنون، دراسات وبحوث، المجلد 16، العدد الأول، القاهرة.
9. الجولاني، فادية (1995) مظاهر تغير عادات الزواج في الثقافة التقليدية المتغيرة: دراسات حول الأسرة العربية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
10. الجوير، إبراهيم مبارك (1995) تأخر الشباب الجامعي في الزواج: المؤثرات والمعالجة، مكتبة العبيكان، الرياض.
11. الحلبي، نجلاء فاروق (2009) السلوك الاستهلاكي لربة الأسرة وعلاقته بالتوافق الزواجي، مجلة بحوث التربية النوعية، العدد الخامس عشر، سبتمبر، جامعة المنصورة.
12. الخواجة، محمد ياسر شبل (2000) العولمة وثقافة الاستهلاك: دراسة ميدانية في قرية مصرية، مجلة كلية الآداب، العدد 13، جامعة طنطا.
13. الخواجة، محمد ياسر شبل (1998) الشباب الجامعي ومشكلاته في المجتمع المصري، مجلة شؤون اجتماعية، العدد التاسع والخمسون، السنة 15، الإمارات.
14. الخولي، سناء (1988) الزواج والأسرة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
15. الرماني، زيد بن محمد (2008) من اقتصاديات الزواج، العدد 905، يناير،
16. الرماني، زيد بن محمد (2001) نصائح اقتصادية للزوجين، مجلة الوعي الإسلامي، السنة 38، العدد 433، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
17. الشاعر، سالمة عبد الله حمد حامد (2013) العنوسة في المجتمع العربي، حوليات آداب عين شمس، المجلد 41، كلية الآداب، جامعة عين شمس.



18. السناد، جلال (2013) العنوسة مشكلة أم حل: دراسة ميدانية على طلبة الماجستير، كلية التربية، جامعة دمشق، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، سوريا.
19. السناد، جلال (2007) تأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق، المجلد 23، العدد الأول، جامعة دمشق.
20. السيد، حنان عبد الفتاح (2010) التخطيط لمواجهة مشكلات تأخر سن الزواج (العنوسة): دراسة مطبقة على جمعية تدعيم الأسرة بمحافظة القاهرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 29، المجلد 6، القاهرة.
21. الشهباني، فاطمة مبارك (1995) العوامل الاجتماعية والثقافية لتأخر سن الزواج للفتيات في المجتمع الحضري: دراسة ميدانية على مدينة جدة، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز.
22. الشناوي، هدى (2001) الشرائح العليا في المجتمع المصري وتنامي الاتجاه الاستهلاكي: دراسة حالة لحفلات الزفاف، أعمال الندوة السنوية الثامنة لقسم الاجتماع: المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر، تحرير أحمد مجدي حجازي، مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب جامعة القاهرة.
23. الشيباني، بدر إبراهيم، مراد، صلاح أحمد (2010) اتجاهات طلبة جامعة الكويت وطالبتها نحو الزواج، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 139، السنة 36، الكويت.
24. العبيدي، إبراهيم، خليفة، عبد الله (1992) بعض المحددات الأسرية والاجتماعية لتأخر زواج الفتيات، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد العشرون، العدد الثاني، الكويت.
25. العمر، معن خليل (1994) علم اجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
26. الغامدي، لولوة غرم الله (2012) دراسة الاحتياجات الملبيسية للعروس السعودية وعلاقتها بترشيد الاستهلاك، مجلة كلية التربية، العدد 22، الإسماعيلية.
27. الغريب، عبد العزيز بن علي (2008) بعض التغيرات البنوية للأسرة السعودية: دراسة ميدانية لعينة من الأسر في محافظة الخرج بمنطقة الرياض، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الرابع، السعودية.
28. الأمين، أميرة أحمد (2010) ظاهرة الزواج العرفي في المجتمعات العربية، الأمن والحياة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مجلد 29، العدد 337، السعودية.
29. الأمريكي، أيمن (2012) نصائح اقتصادية للزوجين، هدى الإسلام، مجلد 56، العدد الأول، الأردن.
30. القاسم، ميادة مصطفى (2010) العوامل والأسباب المؤثرة على تأخر سن الزواج عند الشباب، صحيفة دار العلوم للغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية، الإصدار الرابع، مجلد 18، العدد 36، القاهرة.
31. القضاة، عرين عثمان وآخرون (2013) العوامل المؤثرة في الاختيار الزواجي للفتاة الجامعية: دراسة ميدانية على طالبات البكالوريوس في جامعة البلقاء التطبيقية، مجلة دراسات وأبحاث، العدد العاشر، مارس، جامعة الجلفة، الجزائر.
32. الناقلولا، جهاد ذياب (2003) العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج عند الشباب ومنعكاساته: دراسة ميدانية في حي الدويلعة، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.
33. الوكيل، فايزة (2001) الشوار - جهاز العروسة في مصر في عصر سلاطين المماليك، دار نهضة الشرق، القاهرة.

34. أمين، تامي محمد، أحمد، وفاء ماجد (2007) أنماط الزواج وتكوين الأسرة في مصر، السكان: بحوث ودراسات، العدد 75، القاهرة.
35. أمين، مصطفى محمد (2013) العنوسة وخطرها على المجتمع، مجلة كلية العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية، المجلد السابع، العدد 14، جامعة الموصل، العراق.
36. باقادر، أبو بكر أحمد (2000) صناعة الأفراح والليالي الملاح: دراسة اجتماعية لاقتصاديات الزواج في مدينة جدة، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 65، الإمارات.
37. باقادر، أبو بكر أحمد (1984) بنية الأسرة العربية: دراسة تطبيقية على مدينة جدة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد الرابع، السعودية.
38. بدر، عزة (2009) المظاهر المادية للزواج: قائمة المنقولات نموذجاً، مؤتمر التفكير العلمي وقيم التقدم في الأسرة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
39. بدوي، أمينة عبد الله حسن (2008) الدوافع الكامنة وراء الاستقرار الزوجي والطلاق في البيئة المصرية، مجلة كلية التربية، مجلد 19، العدد 78، جامعة بنها.
40. بركات، طه محمد طه (2000) استطلاع آراء شباب الجامعة نحو ظاهرة الزواج العرفي ودور أجهزة الإعلام في مواجهتها، المؤتمر العلمي السنوي: معاً من أجل مستقبل أفضل لأطفالنا، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.
41. بن صديق، سميرة (2009) عندما يكون الزواج من أجل راتب الزوجة، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 528، السنة 46، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
42. بن عسكر، منصور بن عبد الرحمن (2007) دور جمعيات الزواج في تلبية حاجات الشباب الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 22، المجلد الثالث، القاهرة.
43. جامع، محمد نبيل (2010) علم الاجتماع الأسري وتحليل التوافق الزوجي والعنف الأسري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
44. جليبي، علي (1975) النظرية واتجاهات تطورها في علم الاجتماع المعاصر، دراسات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا مهداة إلى روح الأستاذ الدكتور أحمد الخشاب، صورة عن الطبعة الأولى الصادرة عام 1975، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002.
45. جمعة، دعاء فتحي (2004) العوامل الاجتماعية والاقتصادية للزواج العرفي والآثار المترتبة عليه، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
46. جون سكوت (2009) خمسون عالماً اجتماعياً أساسياً: المنظرون المعاصرون، ترجمة محمود محمد حلمي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
47. جونز، فيليب (2010) النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية، ترجمة ياسر الخواجة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
48. حامد، السيد (2007) الرمزية والزواج في النوبة المصرية، مجلة الفنون الشعبية، العدد 75، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
49. حجازي، أحمد مجدي (2008) ثقافة الاستهلاك وتحديث العالم العربي، مجلة الديمقراطية، العدد الأول، يوليو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
50. حسن، محمد صديق محمد (2002) ظاهرة العنوسة: أبعاد المشكلة الأسباب والدوافع، مجلة التربية، السنة 31، العدد 142، قطر.
51. حسن، هبة محمد علي (2005) اتجاهات الشباب نحو الزواج العرفي وعلاقتها ببعض خصائص الشخصية، مجلة كلية التربية، المجلد 15، العدد 63، جامعة بنها.

52. حسينات، محمد محسن (2008) اتجاهات الشباب نحو تأخر سن الزواج في الأردن: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة اليرموك، مجلة القراءة والمعرفة، العدد 77، القاهرة.
53. حسين، بوسي حسين عبد العال، حبيب، عالية عبد الرحمن (2013) الدور الاجتماعي لمكاتب الزواج: دراسة ميدانية لبعض مكاتب الزواج وللمترددين عليها بمدينة القاهرة، فكر وإبداع، المجلد 78، القاهرة.
54. حكيم، أيت حمودة، عائشة، بن صافية (2011) أثر البطالة والعوز المادي على انحراف الشباب، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد الرابع، الجزائر.
55. خضر، منار عبد الرحمن محمد، عبد العاطي، حنان سامي محمد (2009) المناخ الأسري وعلاقته بدوافع الزواج العرفي لدى الشباب الجامعي، المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية: الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، المجلد التاسع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
56. داود، فانز محمد (2012) الاستهلاك المظهري وعلاقته بالمكانة الاجتماعية: دراسة ميدانية في مدينة الموصل، المجلد 28، العدد 29، السنة الثامنة، العراق.
57. درويش، أحمد محمد (2002) دينامية العلاقة بين الاغتراب والزواج العرفي لدى طالبات الجامعة، مجلة كلية الآداب، العدد 30، جامعة المنصورة.
58. رشاد، هدى، عثمان، ماجد (2005) الزواج في الوطن العربي، موجز سياسات، مكتب مراجع السكان.
59. روشيه، جي (1981) علم الاجتماع الأمريكي: دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة وتعليق: محمد الجوهري، أحمد زايد، دار المعارف، القاهرة.
60. زايد، أحمد (2008) تحديث البنية الثقافية كمدخل للتنمية، مجلة الديمقراطية، السنة الثامنة، العدد 31، يوليو، وكالة الأهرام، القاهرة.
61. زايد، أحمد، أبو العينين، فتحي (1995) السلوك الاستهلاكي للطفل العربي الخليجي: تحليل سوسولوجي، مجلة شؤون اجتماعية، المجلد 12، العدد 47، الإمارات.
62. سامي، سالي محمود (2004) التحولات الاجتماعية الثقافية والمشكلات الأسرية في المجتمع المصري، دراسة ميدانية في مدينة القاهرة، حوليات آداب عين شمس، المجلد 32، جامعة عين شمس.
63. سند، فاتن محمود (1999) دراسة مقارنة بين المرأة العانس والمرأة المتزوجة في مفهوم الذات والاكتئاب والقلق والهستيريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
64. شادي، عبد الرحمن أحمد (1973) أزمة الزواج، مجلة الوعي الإسلامي، المجلد 9، العدد 102، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
65. شحاته، عبد المنعم (1999) الاختيار الزواجي: دراسة على العاملات في المجال الأكاديمي والطالبات الجامعيات، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 27، العدد الرابع، الكويت.
66. شكري، علياء وآخرون (2011) علم الاجتماع العائلي، دار المسيرة، عمان، الأردن.
67. عبد الباري، أسامة إسماعيل حسن (2013) الأبعاد الاجتماعية لظاهرة العنوسة في مجتمع الإمارات: دراسة ميدانية، مجلة شؤون اجتماعية، السنة 30، العدد 118، الإمارات.
68. عبد الله، عزة عبد الجليل عبد العزيز (2013) العوامل المؤدية لتأخر الفتيات عن الزواج ودور خدمة الجماعة في التعامل معها: دراسة مطبقة على الفتيات المتأخرات عن الزواج بمرحلة الدراسات العليا، المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة

- الاجتماعية: الخدمة الاجتماعية وتطوير العشوائيات، المجلد الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
69. عبد الجواد، مصطفى خلف (2002) قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
70. عبد الجواد، ليلي (2009) الزواج العرفي السري بين طلبة الجامعات، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
71. عبيدات، ذوقان وآخرون (1984) البحث العلمي، دار الفكر العربي للنشر، الأردن.
72. عدس، عبد الرحمن (1999) أساسيات البحث التربوي، دار الفرقان، عمان.
73. عماوي، إياد (2007) تغيير مراسم الخطوبة في ثلاث قرى في شمال الضفة الغربية وفقاً للزواج الرجال، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 21، السنة الرابعة، فلسطين.
74. غلوم، عبد الله (1987) تأخر سن الزواج في الكويت: قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالة، العدد التاسع، البحرين.
75. غنايم، محمد نبيل (2007) الصور المستحدثة للزواج، سلسلة مركز دراسات الأسرة: الاجتهاد في قضايا الأسرة، رابطة الجامعات الإسلامية، القاهرة.
76. فضيلة، عرفات (2009) ظاهرة تأخير سن الزواج (العنوسة) في المجتمع العراقي، مركز النور، مؤسسة النور للثقافة والإعلام، العراق.
77. قناوي، هدى محمد (1987) دراسة مقارنة لبعض معوقات الزواج في مصر والبحرين، التربية المعاصرة، العدد السادس، فبراير، القاهرة.
78. كاظم، ابتهاج عبد الجواد (2006) الاستهلاك المظهري تبعاً لمجالاته وعوامله: بحث ميداني في مدينة الموصل، مجلة دراسات موصلية، مركز دراسات الموصل، المجلد 5، العدد 11، جامعة الموصل، العراق.
79. كريب، إيان (1999) النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، عالم المعرفة، العدد 244، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
80. لطفي، طلعت، الزيات، كمال (1999) النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة، القاهرة.
81. محروس، محمد أنور محمد (2012) الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لتأخر سن الزواج: دراسة سوسيولوجية، المجلة العلمية لكلية الآداب، العدد الأول، يناير، جامعة دمياط.
82. مختار، أمل (2011) أزمة الزواج في مصر، مجلة أحوال مصرية، يناير، العدد الأول، مركز الأهرام، القاهرة.
83. محمد، سيد عبد العظيم، أبو النور، محمد عبد التواب معوض (1999) الاتجاه نحو الزواج العرفي وعلاقته بأزمة القيم لدى عينة من الشباب الجامعي، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية: دور كليات التربية في مواجهة المشكلات التربوية والسلوكية، كلية التربية، جامعة طنطا.
84. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2009) تأخر سن الزواج: هل أصبح مشكلة تبحث عن حل؟ السنة الثالثة، العدد 36، ديسمبر، القاهرة.
85. موس، مارسيل (2011) بحث في الهبة: شكل التبادل وعلته في المجتمعات القديمة، ترجمة المولدي الأحمر، عروس الزبير، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
86. نعيم، سمير (1979) النظرية في علم الاجتماع، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة.

87. وريكات، عايد (2006) اتجاهات الشباب نحو بعض مظاهر الزواج التقليدي والحديث: دراسة ميدانية على طلاب وطالبات جامعة مؤتة، دراسات العلوم التربوية، المجلد 33، العدد الأول، الأردن.
88. وطفة، علي أسعد، الأنصاري، عيسى محمد (2005) اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو عادات الزواج ومظاهره الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 33، الكويت.

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. A. Dharmalingam (1994) Economics of Marriage Change in a South Indian Village, Development and Change, Volume 25, Issue 3.
2. Cherline, Andrew (1992). Marriage, Divorce, Remarriage. Cambridge, MA: Harvard University Press.
3. Dalia Tarek Boshra El-Khouly, Mariam Magdy Kamal El-Sayed (2010) Spinsterhood in Egypt: Causes, Consequences, and Solutions, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science Statistics Department.
4. Ermisch, J. (2003) An Economic Analysis Of The Family. Princeton, New Jersey: Princeton, University Press.
5. Galbraith, J. (1991) The Affluent Society, Penguin Books, London.
6. Fine, B., E. (1993) World of Consumption, Routledge, London.
7. Grossbard-Shechtman, Shoshana (1999) a "Marriage" in Encyclopedia of Political Economy, edited by Phillip O'Hara, Routledge, London.
8. Hartman, Mary (2014) Late Marriage, Independent Women, and Democracy, Women's Review of Books, Vol. 31 Issue 3.
9. Leora Friedberg, Steven Stern (2003) The Economics of Marriage and Divorce, University of Virginia.
10. Mc Farland, F. (1985) Thorstein Veblen the Institutional, Review of Radical Political Economics, 17.
11. Laurel L. Cornell (1984) Why Are There No Spinsters in Japan? Journal of Family History, December 1984; vol. 9, 4.
12. Lehrer, Evelyn L (2008) Age at marriage and marital instability: revisiting the Becker-Landes-Michael hypothesis, Journal of Population Economics, Vol. 21 Issue 2, University of Illinois, Chicago.
13. Oderinde Olatundun A (2013) A Socio- Religious Perspective of Late Marriage and Stigmatization of Single Adults and its Impact on the Church in Nigeria, Review of European Studies, Vol 5, No 4.
14. Joshua R. Goldstein, Catherine T. Kenney (2001) Marriage Delayed or Marriage Forgone? New Cohort Forecasts of First

- 
- Marriage for U.S. Women, American Sociological Review, Vol. 66.
15. James M. Raymo and Hiromi Ono (2007) Co residence With Parents, Women's Economic Resources, and the Transition to Marriage in Japan, Journal of Family Issues, May; vol. 28.
  16. Thornton, A. (1989) Changing Attitudes Toward Family Issues in The United States, Journal of Marriage and the Family, 51.
  17. Thornton, A., Axinn, W., and Teachman, J. (1995) The Influence of Educational Experiences on Cohabitation and Marriage in Early Adulthood, American Sociological Review, 60.
  18. Stabile, D. (1996) Theories of Consumption and Waste, Institutional Foreshadowing in Classic Writings, Journal of Economics Issues XXX, 3.
  19. Simon Burgess, Carol Propper, Arnstein Aassve (2002) The Role of Income in Marriage and Divorce Transitions among Young Americans, Mpidr Working Paper WP, Germany.